جامعة ابن خلدون - تيارت -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي

تجارب دولية: الصين والإمارات العربية المتحدة خلال الفترة

(2010–2019)

من إعداد الطالبتين:

- محمدي ميمونة
- رومان فلطيمة الزهراء

تحت إشراف:

الدكتورة: عزيرو راشدة

أعضاء اللجنة	الدرجة العلمية	الصفة
ضالع دليلة		**رئيسا**
مجدوب خيرة		**مناقش أول**
شريف محمد		**مناقش ثاني**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ :.....

السنة الجامعية : 2020/2019 .

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وهبنا الصبر وحسن التدبير ونشكر الله سبحانه الذي وفقنا إلى إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر الجزيل فائق الاحترام و التقدير إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة **عزيرو راشدة** على النصائح التي أسدتها، و التوجيهات التي قدمتها لنا طوال مدة البحث .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة .

و شكرا.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أعز ما لدي:

إلى الوالدين الكريمين

إلى أخوتي الذين أعانوني طوال هذا العمل

إلى كل من شجعني و لو بكلمة طيبة

إلى الأستاذة المشرفة أسمى التحية و التقدير الجزيل

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

جزاكم الله خيرا

و شكرا.

ميمونة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي للذي أحببته و لم أحب سواه الله جل شأنه له الحمد حتى يرضى، ثم اهدي بحثي هذا إلى من قال الله فيهما:"... و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما ما ربياني صغيرا..." إلى والدي الكريمين

أمي الحبيبة "ميمونة" حفظها الله التي لا تعرف معنى اليأس مع أولادها و التي شجعتني و ساندتني في مشواري الدراسي

أبي الحبيب "العربي" الذي أمدني بالقوة و الصرامة

إلى سندي و قوتي و ملاذي بعد الله إخوتي: عبد القادر، حكيم، سارة، ريان

إلى خالتي فاطمة

إلى جدتي الغالية حليمة و إلى جدي و جدتي رحمهم الله عبد القادر و ذهبية

إلى صديقاتي الغاليات سارة أميرة خديجة و مريم

إلى كل أصدقائي و صديقاتي

إلى دفعة الإدارة المالية

إلى أساتذة و طاقم إدارة جامعة إبن خلدون

إلى كل من حمل لي ذرة ود و محبة في قلبه

إلى كل من ذكره قلبي و لم يذكره قلمي

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو من بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي خلاصة بحثي و ثمرة جهدي، و أتمنى أن يفيد و لو بقدر قليل كل من يطلع عليه

فطيمة

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، وتحليل مؤشراته في العالم وفي الوطن العربي وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية و أهم الشركات الناشئة في هذا المجال، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة ومبتكرة من العمليات المالية بهدف تحقيق الشمول المالي.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولا عديدة على تطبيقها، مثل الصين، التي تعتبر الأولى عالميا في تطبيقه ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال الإمارات العربية المتحدة ، التي عملت على ترسيخ مفهومه في إستراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين وغيرها من الخدمات المالية بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الخدمات المالية.

Abstract :

The study aims to present concept about financial inclusion, its importance, objectives and role in development, and to analyze its indicators in the world and in the Arab world, as well as to identify the reality of financial technology and the most important emerging companies in this field, and the extent of the latter's ability to provide new and innovative forms of Financial operations aimed at achieving financial inclusion.

The spread of digital technology solutions played an increasing role in accelerating financial inclusion and achieving its strategy, which many countries have worked to implement, such as China, which is the first in the world to implement it, Among the Arab countries that have achieved success in this field is the United Arab Emirates, which has worked to consolidate its concept in its development strategy, and this study has concluded that financial inclusion provides the provision of advanced financial services and products at reasonable prices such as transactions, savings, payments, insurance and other financial services in a sustainable manner and responsible.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Technology, Startups, Financial Services.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير

الإهداء

قائمة الأشكال ..... **I**

قائمة الجداول ..... **II**

مقدمة 1

الفصل الأول : إطار نظري حول الشمول المالي 8

تمهيد 9

المبحث الأول:عموميات حول الشمول المالي. 10

المطلب الأول:ماهية الشمول المالي. 10

أولا_نشأة الشمول المالي .: 10

ثانيا_مفهوم الشمول المالي: 11

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي. 14

أولا-أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الاقتصادي:. 14

ثانيا- أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الاجتماعي 14

ثالثا- أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الإستراتيجي:. 15

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي ومبادئه 16

أولا- أهداف الشمول المالي: 16

ثانيا: مبادئ الشمول المالي: 17

المبحث الثاني:سياسات و مؤشرات الشمول المالي. 19

المطلب الأول:سياسات الشمول المالي. 19

أولا_قنوات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية: تشمل كل من: 19

ثانيا_تمكين الشمول المالي :تشمل السياستين التاليتين: 20

المطلب الثاني:مؤشرات الشمول المالي. 21

أولا_المؤشر العالمي للشمول المالي(GlobalFindex) 21

ثانيا_مؤشر المعرفة العالمي: 22

ثالثا_مؤشر محو الأمية المالية:. 23

المبحث الثالث:أبعاد الشمول المالي ودعائم تحسينه. .....23.....
المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي. .....23.....
أولا_الوصول للخدمات المالية: .....24.....
ثانيا_استخدام الخدمات المالية .....25.....
المطلب الثاني: دعائم تحسين الشمول المالي. .....27.....
أولا-دعم البنية التحتية: .....27.....
ثانيا: حماية المستهلك: .....28.....
ثالثا- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع .....29.....
رابعا-التثقيف المالي: .....29.....
خلاصة الفصل الأول: .....30.....
الفصل الثاني : التكنولوجياالمالية.....31
تمهيد .....32.....
المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية .....33.....
المطلب الأول:مفهوم التكنولوجيا المالية. .....33.....
أولا-تطور التكنولوجيا المالية: .....33.....
ثانيا-تعريف التكنولوجيا المالية: .....35.....
ثالثا-خصائص التكنولوجيا المالية: .....36.....
المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية. .....37.....
أولا- قطاعـات الموجة الأولى: .....37.....
ثانيا-قطاعات الموجة الثانية: .....40.....
المبحث الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية و مخاطرها. .....41.....
المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية و تقنياتها. .....42.....
أولا- خدمات التكنولوجيا المالية .....42.....
ثانيا- التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية: .....43.....
المطلب الثاني: مخاطر التكنولوجيا المالية و كيفية إدارتها. .....46.....
أولا: مخاطر التكنولوجيا المالية: .....46.....
ثانيا- إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية: .....48.....

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية. .....49.....
المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية و خصائصها. .....49.....
أولا–تعريف شركات التكنولوجيا المالية: .....49.....
ثانيا–تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية: .....49.....
ثالثا– الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية .....51.....
المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية والحلول التي تقدمها. .....52.....
أولا–طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية .....52.....
ثانيا_ البيئات الحاضنة للتكنولوجيا المالية .....52.....
ثالثا– حلول وخدمات شركات التكولوجيا المالية: 53
رابعا–الشراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك:. .....54.....
خلاصة الفصل الثاني: .....55.....
الفصل الثالث : تجارب دولية لتحسين الشمول المالي. .....56.....
تمهيد: .....57.....
المبحث الأول:واقع الشمول المالي عالميا وعربيا. .....58.....
المطلب الأول:الشمول المالي في العالم. .....58.....
أولا–التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي: .....58.....
ثانيا–حقائق و أرقام الشمول المالي:. .....59.....
المطلب الثاني :الشمول المالي في الدول العربية. .....62.....
أولا–مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي .....62.....
ثانيا–تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي .....66.....
المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية عالميا وعربيا .....67.....
المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية عالميا. .....67.....
أولا–حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية:. .....68.....
ثانيا–الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية .....70.....
ثالثا–أعلى خمس أسواق تبنيا للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها .....71.....
المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية. .....73.....
أولا–تطور حجم استثمارات التكنولوجيا المالية في الدول العربية: .....73.....

ثالثا–دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية:: .....75.....
رابعا–التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الدول العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا): 76
المبحث الثالث: تجربة الصين و الإمارات العربية المتحدة. .....77.....
المطلب الأول: تجربة الصين. .....78.....
أولا–الاقتصاد الصيني: .....78.....
ثانيا–دعم جدول الأعمال الإصلاحي في الصين .....79.....
ثالثا–العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية .....79.....
رابعا–تأثير الصين على صناعة الخدمات المالية .....80.....
خامسا–تجربة شركةAnt Financial (النملة المالية): .....80.....
سادسا–مبادرة البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية.: 82...
سابعا– التدابير التنظيمية لتشجيع الشمول المالي: .....82.....
المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة. .....83.....
أولا–في الشمول المالي:. .....83.....
ثانيا–في التكنولوجيا المالية .....84.....
خلاصة الفصل الثالث: .....88.....
خاتمـــــة .....90.....
قائمة المراجع .....95.....

قائمة الأشكال

الشكل 1 :أبعاد الشمول المالي. .....24.....

الشكل 2 : التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي(2011-2014-2017) .....61.....

الشكل 3: التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في دول العالم العربي(2011-2014-2017). .....64.....

الشكل 4 : نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2011،2014،2017 .65...

الشكل 5: نسبة البالغين في الدول العربية الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمية (2011-2014-2017) .....66.....

الشكل 6: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات) بين عامي .68.....

الشكل 7: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية التمويل(مليار دولار أمريكي) بين عامي 2015و2019 .....68.....

الشكل 8 : إجمالي الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية المدعومة برأس المال المغامر-حجم الاستثمار-بين عامي 2013و2018 .....69.....

الشكل 9 : إجمالي الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية المدعومة برأس المال المغامر-عدد الصفقات-بين عامي 2013 و2018 .....70.....

الشكل 10 : الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية2017. ...71.....

الشكل 11: تطور حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية بين عامي2015 و2019(التمويل). .....73.....

الشكل 12 :تطور حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية بين عامي2015 و2019 (الصفقات). .....74.....

الشكل 13 : نسبة التحضر في الصين1949-2008. .....78.....

قائمة الجداول:

الجدول 1 : النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي(2011-2014-2017). 59

الجدول 2 : أعلى خمس أسواق تبنيا للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها 72

الجدول 3:إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة2016. 85

مقدمة

أصبح الشمول المالي يحظى باهتمام الكثير من صناع القرار في العالم خاصة بعد الأزمة المالية العالميّ في نهاية 2007 و بداية 2008، وعليه فقد لقي الدعم من صندوق النقد الدولي والمنظمات والهيئات العالمية، فالشمول المالي يهدف إلى وصول كافة أفراد المجتمع للخدما ت المالية وبالأخص النساء والفقراء والمحرومين و من هنا التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها، كما شجعت على البحث والتطوير في هذا الميدان فيعتبر تعميم الشمول المالي وسيلة مباشرة للقضاء ع لى الفقر، تحسين ظروف المعيشة، وتشجيع الاستثمارات الصغيرة والكبيرة، و التي تؤدي إلى تحسين نوعية الحياة و تسهيل الولوج إلى الخدمات المالية.

شكل قطاع التكنولوجيا المالية ثورة في مجال الأنظمة المالية العالمية ح يث بات يلبي الكثير من الحاجات والخدمات المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة و بطرق متقدمة تنا فس الخدمات المالية التقليدية . ولقد نجحت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في تقديم حزمة من الخدمات المالية، ولهذا كان للتكنولوجيا المالية دور في التصدي للتحد يات الحرجة أمام الشمول المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية لشريحة كبيرة من السكان كما تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا لضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر.

وتعتبر كل من الو .م.أ و المملكة المتحد ة السباقة إلى تحسين الشمول المالي إلا أن في السنوات الأخيرة خطت قارة آسيا والدول العربية خطوات كبيرة نحو تحسين الشمول المالي و ذلك من خلال الجهود المبذولة في سبيله. فالصين كانت الأولى عالميا مشمولة ماليا م ن خلال السياسات التي اتبعتها، و شهدت الإمارات العربيّ المتحدة تطورا ملحوظا في تحسين الشمول المالي، فتصدرت الدول العربية من خلا ل تعاونها مع الشركات العالمية وتلقيها الدعم من الحكومة.

بناءا على ماسبق يمكن صياغة إشكالية هذاالموضوع وطرحها في التساؤل الجوهري التالي:

كيف تمكنت كل من الصين والإمارات العربية المتحدة من تحسين الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية؟

إنطلاقا منالتساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهمية الشمول المالي؟
2. فيما تتمثل مقومات البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية؟
3. هل توجد علاقة بين تبني التكنولوجيا المالية وتحسين الشمول المالي؟
4. ما واقع الشمول المالي في كل من الصين والامارات العربية المتحدة ؟

الفرضيات:من أجل تحليل الإشكالية والإجابة المبدئية على التساؤلات الفرعية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- للشمول ا لمالي أهمية ذات بعد اقتصادي واجتماعي واستراتيجي ، بتعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية، تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاستقرار المالي.
- تتمثل مقومات البيئة الحاضنة للتكنولوجيا المالية في توفر البنى التحتية والدعم الحكومي.
- التكنولوجيا المالية تقدم خدمات تساعد على تحسين الشمول المالي ، بتوفير العديد من التقنيات الحديثة التي تسهل الوصول لهذه الخدمات بجودة عالية وبأقل تكلفة.
- الصين والإمارات العربية المتحدة من الدول المشمولة ماليا ، فالصين حققت ذلك عن طريق الاستراتيجية الوطنية التي تبنتها من أجل نظام مالي جامع ، أما الإمارات عن طريق استضافة شركات التكنولوجيا المالية.

أسباب اختيار الموضوع : اختيار هذا الموضوع نابع عن مجموعة من الأسباب و العوامل يمكن حصر أهمها في ما يلي:

- موضوع ضمن مجال تخصصي الدراسي.
- الرغبة في معرفة كيفية تحسين الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية.
- موضوع دور التكنولوجيا المالية في تحسين الشمول المالي لم يستوفى حظه من الإهتمام و الدراسات على مستوى الجامعة الجزائرية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل نجاح كل من الصين والإمارات العربية المتحدة في تحسين الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية.

أهداف البحث: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- التعرف على مفهوم الشمول المالي و أهم المؤشرات الدالة على قياسه.
- التعرف على التكنولوجيا المالية من خلال خدماتها، تقنياتها و شركاتها.
- تحليل مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق شمول الخدمات المالية في العالم و الوطن العربي.
- التعرف على التجربة الصينية و الإماراتية في تحسين الشمول المالي من خلال التكنولوجيا المالية.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تم تحديد الإطار النظري للشمول المالي والتكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى واقعهما عالميا وعربيا.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على التجربة الصينية والإماراتية.
- **الحدود الزمنية:** عملية البحث تمت في الفترة 2010-2019 وركزنا على البيانات المتاحة حتى سنة 2017 مع الإشارة إلى آخر الإحصاءات التي تم الحصول عليها خلال إعدادنا لهذا البحث.

أدوات الدراسة:

بهدف إنجاح البحث والحصول على نتائج منطقية وعلمية وأجوبة واضحة على تساؤلاتنا، استعنا ببعض أدوات البحث المختلفة . حيث تمت الاستعانة بالعديد من المصادر و المراجع، و التي شكلت الأساس النظري للبحث، إضافة إلى بعض المقالات والتقارير و المجلات المتخصصة، و بعض المواقع الالكترونية المتخصصة.

منهج الدراسة:

تبنى البحث المنهج الوصفي مستندا للدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث، وكذلك تم اعتماد المنهج التحليلي لتحليل مؤشرات و بيانات الدراسة المتعلقة بكل من الشمول المالي والتكنولوجيا المالية.

الدراسات السابقة:

- دراسة الباحثة **حنين محمد بدر عجور، "دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية اتجاه العملاء، دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة" ، مذكرة ماجستير ادارة أعمال الجامعة الإسلامية،غزة،مارس 2017** ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أبعاد الاشتمال المالي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لعملاء البنوك الإسلامية في قطاع غزة خلال 2016، وقد توصلت الدراسة في نهايتها إلى وجود علاقة طردية قوية بين أبعاد الشمول المالي وتحقيق المسؤولية الاجتماعية في قطاع غزة.
- دراسة الباحثة **صورية شربي،"السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)"، مجلة بحوث في العلوم المالية و المحاسبة،المجلد03/العدد:02،2018** ، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودو ره في التنمية، و قد توصلت إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة.
- دراسة الباحث **بن موسى محمد، قمان عمر، "واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (FINDEX GLOBAL) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر "، مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد :13/العدد:03، 2019**، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في دول العامل العربي، ورصد الأطر العامة لمبادرات الدول العربية في مجال تعزيز وتدعيم الشمول المالي فيها، وقد توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية لا تزال تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي رغم تحسنه عام 2017.

- دراسة **وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، " توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، السنة 2018.** هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مفهوم حديث يتعلق بمجال التكنولوجيا المالية المستقطب للشركات الناشئة التي باتت تنافس باقي المؤسسات المالية والبنوك، و قد توصلت إلى أن الشركات الناشئة تواجه العديد من التحديات كعامل الأمن، سرية المعلومات، المعاملات الالكترونية المخادعة.

- دراسة الباحثة **سعيدة حرفوش،"التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في العالم العربي ، مجلة آفاق علمية، المجلد :11/العدد:03، السنة 2019.** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي وأهم المشاريع الناشئة في هذا المجال، و توصلت هذه الورقة البحثية إلى أن التكنولوجيا المالية هي قطاع حديث النشأة، كما أن المنطقة العربية تعاني من التأخر بالرغم من كل المشاريع التي تسعى دول المنطقة إلى تطويرها.

مميزات الدراسة الحالية:

تناولت جل الدراسات السابقة موضوع الشمو ل المالي من نواحيه المختلفة، لكن ما يميز دراستنا أنها تناولت تجربة الصين والإمارات العربية المتحدة في تحسينه عن طريق التكنولوجيا المالية ، وعوامل نجاحهما في ذلك.

صعوبات االبحث:

لا يخلو أي بحث علمي عند إعداده من وجود صعوبات وإن كانت قليلة . ومن جهتنا تتمثل الصعوبات أساسا في:

- صعوبة الحصول على الإحصائيات في الوقت الراهن أو السنوات الأخيرة خاصة بالنسبة للإحصائيات المتعلقة بالشمول المالي و إحصائيات التجربة الصينية في الشمول المالي.
- قلة المراجع التي تناولت التكنولوجيا المالية والشمول المالي خاصة الكتب.
- فيروس كورونا و الحجر المنزلي الذي أخر تقدم هذا البحث.

هيكل البحث:

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، وكل فصل إلى ثلاثة مباحث، حيث جاء الفصل الأول تحت عنوان إطار نظري حول الشمول المالي، تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الشمول المالي بالتطرق إلى نشأته، مفهومه، أهميته ومبادئه . والمبحث الثاني شمل سياسات و مؤشرات الشمول المالي. أما المبحث الثالث جاء بعنوان أبعاد الشمول المالي وركائز تعزيزه، والذي تطرقنا فيه لمؤشرات كل بعد من أبعاد الشمول المالي.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان التكنولوجيا المالية، المبحث الأول خصص لعموميات حول التكنولوجيا المالية من خلال تطورها، تعريفها، خصائصها و قطاعاتها. المبحث الثاني سيكون حول خدمات و تقنيات

التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى مخاطرها وكيفية إدارتها، أما المبحث الثالث تناولنا فيه شركات التكنولوجيا المالية بالتطرق إلى تعريفها، تقسيماتها، طريقة عملها والخدمات التي تقدمها.

والفصل الثالث تناولنا فيه تجارب دولية لتحسين الشمول المالي، فالمبحث الأول عبارة عن در اسة تحليلية لواقع الشمول المالي عالميا وعربيا، والمبحث الثاني دراسة تحليلية لواقع التكنولوجيا المالية في العالم والوطن العربي. أما المبحث الثالث تضمن تجربة الصين والإمارات في تحسين الشمول المالي.

الفصل الأول

إطار نظري حول الشمول المالي

تمهيد

نمى دور القطاع المالي و لعب دورا هاما في نمو اقتصاديات الدول، و حضي الشمول المالي في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد من صناع القرار في كافة أنحاء ال عالم، حيث تطورت مختلف الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية بسرعة مذهلة وانتشرت وازداد استخدامها، ومن هنا تبنت المؤسسات الرقابية على النشاط المالي سياسات وتنظيمات تراقب وتنظم وتحفز المتعاملين الماليين و انتشرت حملات التوعية والتثقيف في هذا المجال من أجل نشر الوعي لاستخدام هذه الخدمات، فقد تم طرح العديد من المنتجات والخدمات المالية المتطورة والمبتكرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

و قد التزمت المؤسسات العاملة في هذا المجال بإعداد وتنفيذ سياسات و برامج وخطط واستراتيجيات تسهل إيصال الخدمات المالية لمختلف الشرائح للاستفادة منها.

في هذا الصدد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي.

المبحث الثاني: سياسات و مؤشرات الشمول المالي.

المبحث الثالث: أبعاد الشمول المالي و ركائز تعزيزه.

المبحث الأول:عموميات حول الشمول المالي.

يعد الشمول المالي من الأهداف المهمة التي تسعى جميع الدول لتحقيقه، وذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية فضلا عن مساهمته في تحقيق التنمية المستدامة . نتطرق في هذا المبحث إلى تقديم عام حول الشمول المالي من خلال تطوره، تعريفه، أهدافه ومبادئه.

المطلب الأول:ماهية الشمول المالي.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى نشأة الشمول المالي، مفهومه و أهميته .

أولا_نشأة الشمول المالي : ظهر مصطلح الشمول (عكس الإقصاء) المالي لأول مرة في العام 1993 في دراسة ليشون وثرفت عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية . وخلال تسعينيات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية. وفي العام 1999 خدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة . وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية و/أو عقائدية، وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على امتلاكها[1].

ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح . ذلك بالإضافة إلى حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة . وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية . واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء

[1] سمير عبد الله و اخرون، **الشمول المالي في فلسطين** ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،القدس و رام الله، 2016، ص15.

المشترك. وفي عام 2013، أطلقت مجموعة البنك الدولي "البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية"، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع وهدفوعات التجزئة المبتكرة. [1]

ثانيا_مفهوم الشمول المالي :سنعرض فيما يلي تعريف عام للشمو ل المالي بالإضافة إلى تعاريف بعض الهيئات للشمول المالي وجهود توحيد تعريف للشمول المالي .

1–تعريف عام للشمول المالي:فيما يلي تعريف الشمول المالي لغة واصطلاحا:

أ–لغة:تعني شمل في مختار الصحاح :شملهم الأمر بالكسر شمولا عمهم.

معنى شمل في الصحاح في اللغة شملهم الأمر يشملهم إذا عمهم وشملهم بالفتح يشملهم لغة .[2]

ب–اصطلاحا:بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام 2000م حيث كان هـ دفا مشتركا للعديد من الحكومات و البنوك المركزية في الدول النامية . تم تعريف الشمول المالي في أوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية إلى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة.[3]

2–تعاريف بعض الهيئات للشمول المالي :ظهرت العديد من التعاريف للشمول المالي من هيئات مختصة كما يلي:

أ–تعريف مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي: هو نفاذ كافة فئات المجتمع منها الميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[4]

ب–تعريف البنك الدولي :يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان "تقرير التنمية المالية العالمي" على أنه:"نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية".[5]

---

[1] سمير عبد الله و اخرون،**الشمول المالي في فلسطين**،مرجع سبق ذكره، ص15.

[2] داغي بنهاز علي القرة، **الشمول المالي :دولة قطر نموذجا**، مجلة الإدارة و القيادة الإسلامية، المجلد :02/العدد01، فيفري 2017، ص28.

[3] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصار ف الوطنية في تحقيق المسؤولية الا جتما عية تجاه العملاء**،مذكرة ماجستير إدارة أعمال الجامعة الإسلامية،غزة،مارس2017،ص09.

[4] يسر برنية وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية– الجهود والسياسات و التجارب–** مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية،2019،ص02.

[5] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة بحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد03/العدد:02، 2018 ،ص106.

ج–تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء : عرفت الشمول المالي بأنه الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن ا لعمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات و التأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية. من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات ا لم الية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية المتاحة أمامهم ،حيث أن الخيارات الغير الرسمية التي يلجأ لها الأشخاص غير القادرين قد تقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية.[1]

د–تعريف مركز الاشتمال المالي في واشنطن : والذي ينص على أن الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصو ل إلى مجموعة كاملة من الخدمات وبأسعار مناسبة و بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء.[2]

هـ–تعريف سلطة النقد الفلسطينية :عرفت الشمول المالي على أنه تعزيز وصول و استخدام كافة فئات المجتمع بما يشم ل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتيا جاتهم بحيث تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.[3]

3–جهود توحيد تعريف للشمول المالي :بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا، وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية:[4]

أ. **الفائدة و الملائمة**:اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

ب. **الاتساق**:ضمان اتساق وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

ج. **التوازن**:تناول الشمول المالي لجانبي ا لعرض (الوصول للخدمات المالية) والطلب (الاستفادة من هذه الخدمات).

---

[1] يسر برنية وآخرون، **الشمول المالي في الدول العربية–الجهود والسياسات و التجارب–**مرجع سبق ذكره ،ص03.

[2] حنين محمد بدر عجور،**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماية تجاه العملاء**، مرجع سبق ذكره، ص10.

[2] المرجع السابق

[4] جلال الدين بن رجب، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول و الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية**، –أبو ظبي– دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018،ص02.

د. **البراغماتية**: الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقليل التكلفة والجهد.

هـ. **المرونة**: ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدولة. ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول . بالتالي فان الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بقدر كاف من المرونة في اختيار التعريفات و/ أو استخدام مؤشرات بديلة.

و. **الطموح**: قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل جهود وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية كما هو محدد . مع ذلك، من منطلق المرونة والبراغماتية، يمكن اعتماد مؤشرات بديلة إذا تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم تحسين المؤشرات في وقت لاحق، عملا بمبدأ الطموح المبني على ديناميكية الشروط الأساسية.

نستنتج مما سبق أن الشمول المالي هو الحالة التي يتاح من خلالها للأفراد وقطاع الأعمال الوصول الملائم للخدمات والمنتجات المالية المختلفة من عمليات الدفع، التوفير، الائتمان، التحويل المالي، التأمين، بتكلفة معقولة وبشكل يلبي احتياجاتهم بطريقة آمنة ومستدامة.

المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي.

تتجلى أهمية الشمول المالي بجملة من المحاور والتي تمثل المحور الاقتصادي إذ يساهم في النمو الاقتصادي بين ازدياد الكفاءة المالية والمحور الاجتماعي وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء والمحور الاستراتيجي كهدف والمرتبط بالاستقرار المالي والنزاهة المالية وحماية المستهلك.

أولا–أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الاقتصادي : تبنت مجموعة العشرين* محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفا طموحا يتمثل في تعميم الخدمات المالية للجميع بحلول عام 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم.

كذلك يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية من خلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها ع لى الاحتفاظ بعملائها واستقطاب فئات جديدة من العملاء، الأمر الذي يساعد في الحد من التسرب للتعامل مع القنوات غير الرسمية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

ثانيا– أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الاجتماعي : يؤثر الشمول المالي من حيث القدرة على تعزيز الاستقرار الاجتماعي من خلال الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب إلى جانب التركيز للوصول إلى مشروعات متناهية الصفر والصغيرة والمتوسطة ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية النامية لها، يضاف إلى ما تقدم الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة . الأمر الذي يخدم تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي معا وبالتالي خفض معدلات البطا لة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشية.

* منتدى تأسس سنة 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات يمثل هذا المنتدى ثلثي التجارة في العالم وأيضا يمثل أكثر من 90% من الناتج العالمي الخام تجمع بين الدول الصناعية والمتقدمة هامة بغية نقاش قضايا أساسية في الاقتصاد العالمي وتع تبر السعودية منذ سنة 2015 رئيسة له.

[1] يسر برزية، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص06.

تبعا لذلك يمكن القول أن نطاق تطبيق الشمول المالي يعكس درجة النضج المؤسسي والمالي والاقتصادي للدول فلا يجب أن تبلغ سنة الشمول المالي وخاصة من حيث نسبة الأفراد الذين يملكون حسابات لدى المؤسسات المالية لبعض الدول 100% كما هو الحال في الدول الإسكندنافية واستراليا وبعض الدول الأوروبية[1].

ثالثا– أهمية الشمول المالي من ناحية المحور الإستراتيجي : حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الإستراتيجية القوية بسبب التحديات الكبيرة للجهات الرقابية التي نجمت جراء التطورات في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد وبين الأهداف الثلاثة الأخرى المتعارف عليها وهي: الاستقرار المالي، النزاهة المالية، حماية المستهلك[2].

1–الاستقرار المالي: عرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه " أن يكون النظام المالي يتضمن الوسطاء الماليين والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الإختلالات المالية مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية رسمية " وبالتالي يمكن أن يعرف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدر من خلالها الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع.

أشارة بعض الدراسات إلى أن عدم وجود استقرار مالي أو حدوث أزمات مالية ينشأ نتيجة وجود خلل في السياسات المطبقة من قبل التحول المركزي أو لحدوث صدمات للنظام المالي والتي تتفاقم بين عدم توافر المعلومات الكافية واللازمة مما يؤدي إلى انهيار عملية الوساطة المالية بين المدخرات وفرص الاستثمار، كما تؤثر تلك الصدمات بشكل كبير على الموازنة العامة للدولة .واستقرار سعر الصرف والذي بدوره يؤدي إلى المزيد من دعم وجود الاستقرار المالي.[3]

2– النزاهة المالية: فإن المعايير الدولية التي تشجع عليها من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وساند مكافحة الجريمة وإذا ما تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير في إطار الشراهة المالية فإن ذلك سيشمل الملايين من أصحاب الدخول المتخصصة بالخدمات المالية الرسمية والعكس صحيح فيما إ ذ لم

---

[1] يسر برنية ، **الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب**،مرجع سبق ذكره، ص06.

[2] أرشد عبد الامير جاسم، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية** ، دراسة استطلاعية من القطاع المعرفي الخاص العراقي، مجلة الكلية الاسلامية ، الجامعة ، العدد 49، ص149.

[3] عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، **العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي** ، فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، سنة 2015، ص03.

تشمل البيانات وامتناع المصارف من التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيلجؤهم إلى إتباع الخدمات المالية غير الرسمية ومن ثم سيشكل عائق على التقدم الاجتماعي والاقتصادي ويعوق الجهات الرقابية القائمة على تنفيذ القوانين التي من شأنها أن تعزز النزاهة المالية[1].

3- حماية المستهلك: يقصد بحماية المستهلك بوجه عام حفظ حقوقه وضمان حصوله على تلك الحقوق قبل المهتدين في كافة المجالات سواء كانوا تجارا أو صناعا أو مقدمي خدمات أو شركات وذلك في إطار التعامل التسويقي الذي تكون محله سلعة أو خدمة، وتنحصر حماية المستهلك بصفة عامة في أربعة مجالات هي حماية الأمن الجسدي له وصحته وسلامته وحماية مصالحه الاقتصادية وحماية إرادته التعاقدية وحماية فكرته وثقافته وتتسم حماية المستهلك بخصائص عدة منها : عمومية شمولية الحماية، والعدالة في موازنتها الحقوق ووجبات مصالح وأطراف كل تعامل، تعيين حماية الم ستهلك كفاية تبرر كل وسيلة قانونية تصبوا إلى تحقيق هذه الغاية مسارها بين طرفين بقدر ما هو ضبط للتوازن العقد ما بينهما، وتتخذ الحماية القانونية للمستهلك مظاهر وأساليب سواء من الناحية الإجرائية أو التنظيمية أو الإدارية والجنائية أو المدنية[2].

المطلب الثالث: أهداف الشمول المالي ومبادئه

هناك جملة من الأهداف التي يمكن تحقيقها من جراء تطبيق الشمول المالي وكذا جملة من المبادئ التي يجب العمل بها والتي لها دور في تعزيز وتسهيل الخدمات المالية.

أولا- أهداف الشمول المالي : سعت الجهات الرقابية والبنوك المركزية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال جراء إتباعها الشمول المالي وهي: [3]

-تسهم إلى السعي لتحقيق الشمول المالي بطريقة مدروسة ومن ثم زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط بعين الاعتبار.

---

[1] رشيد عبد الأمير جاسم ، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاع الإستراتيجي للمنظمات الخدمية** ، مرجع سبق ذكره، ص150.

[2] خالد ممدوح إبراهيم، **حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية**، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007، ص33.

[3] رشيد عبد الأمير جاسم ، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية**، مرجع سبق ذكره، ص151.

-دراسة السوق بشكل عميق ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب مع وضع السوق ومحاولة فهم وتحقيق الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة.

ونظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة تتنافى المنافع المتأتية من الشمول المالي حيث أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل وذلك لتحقيق أهداف الشمول المالي التالية: [1]

-تعزيز الوصول إلى كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول علميا والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.

-تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

-تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
-تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.
-خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء ولرفاه الاجتماعي.

ثانيا: مبادئ الشمول المالي : إيمانا من عدد المؤسسات الدولية بأهمية الشمول المالي بدأ الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة بالعمل على إيجاد ومعايير دولية يمكن إتباعها من الدول وذلك للعمل على تعزيز الشمول المالي فعلى سبيل المثال قامت مجموعة العشرين عام 210 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة *للشمول المالي تتلخص فيما يلي:[2]

1-**القيادة**: ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي للحد من الفقر.

2-**التنوع**: تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق وتقديم خدمات مالية متنوعة.

[1] صورية شنبي السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص108.

* المبادئ المبتكرة: شراكة عالمية منبثقة عن مجموعة العشرين لاصدار مبادئ الشمول المالي أو المبادئ المبتكرة لعام 2010 والتي كانت حاسمة في توجيه الإهتمام العالمي بالشمول المالي.

[2] يسر يرنية، **الشمول المالي في الدول العربية، الجهود والسياسات والتجارب**، مرجع سبق ذكره، ص07.

3-**الابتكار**: تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية.

4-**الحماية**: إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك السياسي بحيث تكون حماية المستهلك المالي مبنية على توجيهات حكومية.

5-**التمكين**: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء.

6-**التعاون**: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية.

7-**المعرفة**: إجراءا الدراسات الكافية وبناء قواعد للمعلومات لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية.

8-**النسبية**: التوازن ما بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر.

9-**الإطار المرجعي** : الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية ووجود تعليمات للعمل المالي والإلكتروني.

المبحث الثاني:سياسات و مؤشرات الشمول المالي.

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية وجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة في حين الحلين المتبقيين يلعبان دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي. كما تم إطلاق عدة مؤشرات لقياس الشمول المالي من عدة هيئات عالمية وعربية مثل البنك الدولي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.

المطلب الأول:سياسات الشمول المالي.

تشمل كل من : الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الدفع المحمول ؛ تنويع مقدمي الخدمات؛ إصلاح البنوك الحكومية؛ حماية المستهلك،؛ سياسة الهوية المالية.

أولا_قنوات تحسين وصول الفقراء للخدمات المالية: تشمل كل من:[1]

1_الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا. مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء لل بنوك فحسب بل إلى وكلاء للشمول المالي. التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القنـاة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة أعداد المستخدمين بشكل كبير كما لوحظ مؤخرا في البرازيل حيث أنها كانت الرائدة في وقت مبكر في وكلاء البنوك بواسطة "المراسلات المصرفية" بنطاق واسع لتوزيع المنح الاجتما عية للبرازيليين غير المتعاملين مع البنوك.

2_الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول : انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء. هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية بالإضافة إلى انه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللت الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الإلكترونية وأيضا عملت على جذب

[1] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**،مرجع سبق ذكره، ص22.

الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا . أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي حيث أن الفلبين سجلت أول نجاح لخدمة الدفع بواسطة الهاتف النقـ ال في البلاد النامية في عام 2004.

3_تنويع مقدمي الخدمات : اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإيداعيه . استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل : تراخيص متخصصة للمؤسسات ال عاملة في مجال الإيداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4_إصلاح البنوك الحكومية : في الكثير من البلدان، تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء . حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول . تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان ولتنفيذ برامج اجتماعية.

ثانيا_تمكين الشمول المالي :تشمل السياستين التاليتين:[1]

1_حماية المستهلك : تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق ب المنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا . ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، مثلما حدث في بوليفيا عام 2000 حيث أن الجمع بين الأمية المالية والممارسات غير الأخلاقية لبعض المؤسسات وبعض الفراغات في الإطار القانوني أدت إلى وقوع بعض الانتهاكات، حيث منع عمل هذه المؤسسات يعتبر أمر بالغ الأهمية . بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مرجع سبق ذكره، ص 112-113.

والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

2_سياسة الهوية المالية : في معظم البلدا ن يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان . والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب . بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض. ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصو ل المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى.

المطلب الثاني:مؤشرات الشمول المالي.

سنتناول بالذكر في هذا المطلب ثلاث مؤشرات للشمول المالي و هي : المؤشر العالمي للشمول المالي(GlobalFindex)؛ مؤشر المعرفة العالمي؛ مؤشر محو الأمية المالية.

أولا_المؤشر العالمي للشمول المالي (GlobalFindex) :تقوم مجموعة البنك الدولي بإجراء العديد من الدراسات المسحية العالمية التي تهدف إلى للحصول على بيانات شاملة ونظرة مستقبلية، تساعد في تعميم الخدمات المالية، و تعد قاعدة بيانات الشمول المالي و المسماة(قاعدة بيانات **GlobalFindex**) المصدر الأكثر موضوعية في مجالها، و تتعلق قاعدة البيانات هذه بمؤشرات محدثة عن إمكانية الحصو ل على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها . وتحتوي أيضا على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية. [1]

وسنفصل في هذا المؤشر كما يلي:[2]

---

[1] محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**، مجلة الإستراتيجية و التنمية، المجلد:08/العدد:15، ديسمبر2018، ص 44.

[2] محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**، مرجع سبق ذكره، ص45

1_تاريخ مؤشر(GlobalFindex): صدرت النسخة الأولى لمؤشر الشمول المالي العالمي عام 2011، وتم إصدار النسخة الثانية في العام 2015 تتضمن بيانات عام 2014، في حين صدرت النسخة الأخيرة هذا العام 2018 وتتضمن البيانات المتعلقة بالعام 2017، حيث أضحت مستعملة على نطاق واسع، كما أصبحت مقبولة كأداة مرجعية يمكن تطبيقها على البلدان والمناطق.

2_حدود بيانات البنك الدولي لمؤشر (GlobalFindex): تجدر الإشارة إلى أن البيانات التي يوفرها البنك الدولي يمكن أن تكون ممثلة على مستوى الدول، بالتالي يمكن استغلالها للحصول على مؤشر عام للشمول المالي، لكنها لا تمكن من احتساب الشمول المالي حسب الفئات الاجتماعية والاقتصادية، وذلك بسبب الضعف العددي للعينة . إضافة إلى أن البيانات المتوفرة لا تمكن الباحث من الوقوف على معوقات النفاذ إلى الخدمات المالية (جانب الطلب)، كما أن هناك نقص بصفة عامة في البيانات بالنسبة لبعض الدول العربية.

وعليه، وبالنظر إلى أن هدف الدراسة هو التعرف على واقع الشمول المالي على مستوى دولي، فإن نتائج الدراسة ستكون واقعية ومعبرة إلى حد كبير، و تعكس الواقع المتعلق بنسبة الأشخاص والشركات التي تستخدم الخدمات المالية في دول ومناطق العالم، ومنها المنطقة التي تضم الدول العربية.

ثانيا_مؤشر المعرفة العالمي : أطلق مشروع المعرفة العربي "مؤشر المعرفة العربي" من قبل مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للمعرفة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يعكس إلى أقصى حد ممكن "المعرفة من منظور التنمية" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يؤخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة، وسع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131 من جميع أنحاء العالم تحت عنوان "مؤشر المعرفة العالمي" ، ليصبح مؤشرا للمعرفة من المنطقة العربية إلى العالم، تجدر الإشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و 2016 ، و في عام 2017 تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي . مؤشر المعرفة العالمي هو المؤشر الوحيد الذي يقيس المعرفة على مستوى العالم، حيث يبين الدور الإستراتيجي للمعرفة وأهمية توفير أدوات منهجية لقياسها و حسن إدارتها، هذه الأدوات هي (التعليم قبل الجامعي،

التعليم التقني و التدريب المهني، التعليم العالي، البحث و التطوير و الابتكار، تكنولوجيا والمعلومات والاتصالات، الاقتصاد، البيئات التمكينية).[1]

ثالثا_مؤشر محو الأمية المالية : المواطن بحاجة إلى حد أدنى من الثقافة المالية لإدارة أموره المالية، وهو في ذلك شبيه بالحاجة لحد أدنى من الثقافة الطبية، ولقد أدركت الدول المتقدمة أهمية نشر الثقافة المالية بين مواطنيها، و جعلتها مسؤولية الجميع ففي أمريكا أسس الكونجرس عام 2003 لجنة عرفت باسم "لجنة التعليم والثقافة المالية"، ووضع الإستراتيجية القومية للثقافة المالية، كما يقوم المصرف المركزي بالمساهمة مع المصارف التجارية والوزارات المختصة، و مؤسسات المجتمع المدني بتقديم برامج عدة متخصصة لنشر الثقافة المالية.

محو الأمية مصطلح واسع يشمل م فاهيم تتراوح بين الوعي المالي و المعرفة، بما في ذلك المنتجا ت المالية، المؤسسات، المفاهيم و المهارات المالية، مثل القدرة على حساب مدفوعات الفائدة المركبة، و القدرة المالية بشكل عام من حيث إدارة الأموال و التخطيط المالي. بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية يشكل محو الأمية المالية مزيج من الوعي، المعرفة، المهارات، المواقف والسلوكيات اللازمة لاتخاذ قرارات مالية سليمة، وفي نهاية المطاف تحقيق ما يعرف بالرفاهية المالية الفردية[2]

المبحث الثالث:أبعاد الشمول المالي ودعائم تحسينه.

تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهولة الوصول إلى التمويل ؛ استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي؛ الاستدامة المالية المؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية . أما دعائم تحسينه فتتمثل في دعم البنية التحتية ؛ تطوير الخدمات و المنتجات المالية؛ حماية المستهلك والتثقيف المالي.

المطلب الأول: أبعاد الشمول المالي.

اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده عام 2012م على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، نتناولها من خلال هذا المطلب.

---

[1] محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**، مرجع سبق ذكره، ص46

[2] مرجع سابق، نفس الصفحة.

الشكل 1 :أبعاد الشمول المالي.

المصدر:من إعداد الطالبتين.

أولا_الوصول للخدمات المالية : ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية[1].

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:[2]

-عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.

-عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000كيلو متر مربع.

-حسابات النقود الاكترونية.

-مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

-النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل

[1] بوطرفة رشيد، صغيرعماد، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد:03/العدد:01، 2020، ص28.

[2] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مرجع سبق ذكره، ص109

ثانيا_استخدام الخدمات المالية : يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.[1] وتكمن مؤشرات هذا البعد في:[2]

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم .

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

-عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

-عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

-نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت .

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

-نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية .

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع .

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ثالثا_جودة الخدمات المالية : تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان البد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية . عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود

[1] بوطرفة رشيد، صغيرعماد، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره**، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] حنين محمد بدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء**،مرجع سبق ذكره، ص13.

متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المس تهلك.[1] وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي[2]:

–القدرة على تحمل التكاليف : مدى تكلفة ا لاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

–الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات ا لمالية أن يضمنوا حصول جميع العم لاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سالمة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

–حماية المستهلك : ينظر هذا المؤشر في القوانين وا لأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.

–الراحة و السهولة : : يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العم لاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية

التثقيف المالي: ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

المديونية (السلوك المالي): وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

---

[1] بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول– تجارب بعض البلدان العربية–** ، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، نوفمبر 2018، ص05.

[2] صورية شنبي، السعيد بـن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مرجع سبق ذكره، ص110.

العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

المطلب الثاني: دعائم تحسين الشمول المالي.

يتطلب تحسين الشمول المالي توفير جملة من الركائز، منها دعم البنية التحتية؛ حماية المستهلك؛ تطوير خدمات ومنتجات مالية والتثقيف المالي.

أولا–دعم البنية التحتية : يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات ما يلي:[1]

1– **بيئة تنظيمية:** توفير بيئة قانونية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

2– **الانتشار:** تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل : وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الطرقات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا لقوانين الدولة.

3– **تطوير نظم الدفع والتسوية:** تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية.

4– **الاستفادة من التطورات التكنولوجية :** العمل على تحسين وتطوير الاتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أعلى.

5– **توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفصيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني.

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب–**، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد: 10/العدد: 03، سبتمبر 2018 السنة العاشرة، ص748.

وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم.

ثانيا: حماية المستهلك: يقصد بحماية عملاء البنوك ما يتم تطبيقه من إجراءات تستهدف الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها هؤلاء العملاء في مجال تعاملهم مع البنوك خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات. التي تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الشفافية والإفصاح في التعامل المالي بما يضمن حصول هؤلاء العملاء على حقوقهم دون انتقاص وعدم الإضرار لمصالحهم ومسائلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية[1].

وترتكز حماية المستهلك على نقاط أهمها:[2]

-التأكيد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

-توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدم ات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل إطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة.

-إمكانية توفير الخدمات الاستثمارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم.

-حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم.

-توفير آليات للتعامل مع شكاوى العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمسائلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية في التوقيت المناسب.

---

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي، دراسة مقارنة (الجزائر، تونس، المغرب)**، مرجع سبق ذكره، ص749.

[2] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص08.

-توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهشمة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

ثالثا- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع : يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسيير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصفر والصغير، والمتوسط، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي:[1]

-مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل.

- التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية لتوفير المزيد من الخ يارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية للحفاظ على الخدمات بجودة عالية وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية.

- تخفيض الرسوم والعملات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة ا لتي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات.

- مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو القرضية باستغلال ظروفهم وأثقالهم بالقروض.

- قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلبات التمويل.

- إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال.

رابعا-التثقيف المالي : يتعين على كل دولة الاهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة، وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك.

[1] أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، مرجع سبق ذكره، ص09.

ويهدف التثقيف المالي إلى إيجاد نظام تعليم مالي متكامل والوصول إلى مجتمع مثقف ماليا ، يعمل على تعزيز وتطوير مستويات الوعي لدى كافة شرائح ا لمجتمع، ويملك مهارات تمكنه من فهم واستيعاب المنتجات والخدمات المالية حيث يساعد التثقيف المالي المواطنين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومدروسة، فيما يتعلق بتعاملاتهم المالية المختلفة بأدنى الدرجات المخاطر ، ينبغي تحقيق التوازن بين المعلومات المتاحة لدى ا لم ستهلكين ومقدمي الخدمات المالية ، بالأخص المستهلكين الجدد حيث يتعين مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم في أغلب الأحيان يتم توفير برامج توعية للمستهلك من خلال حملات التوعية العامة، التي تستهدف تمكين المستهلكين من اتخاذ قرارات مالية تلائم احتياجاتهم[1].

خلاصة الفصل الأول:

شهد الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى دورهالإيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مكافحة الفقر والبطالة، فهو يسهل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية وبالتالي التعامل المباشر مع البنوك والمؤسسات المالية،

ومن هنا قامت المؤسسات المختصة بإعداد وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لتحقيق التقدم المالي، ووضعت مؤشرات مختلفة لقياس أبعاد الشمول المالي. وشجعت على الابتكار والمنافسة في مجال الخدمات المصرفية والمالية.

وقد ساعد في ذلك التطور التكنولوجي مما عمل على انتشار التكنولوجيا المالية، والتي أدت إلى توسيع نطاق تبادل الخدمات المالية . وهذه الأخيرة سوف نتناولها بالدراسة في الفصل الموالي الذي جاء بعنوان التكنولوجيا المالية.

[1] الشمول المالي، بنك الجزائر، ص05، يوم 2020/06/19 على الخط:
http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf

الفصل الثاني

التكنولوجيا المالية

تمهيد

تعد التكنولوجيا المالية شكلا من أشكال الابتكار المالي التي أحدثت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات المالية و ساهمت في إعادة تشكيل مشهدها فهي تمزج بين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المالية وذلك لتحسين الخدمات المالية التقليدية وتقديمها بصورة حديثة وتكنولوجيا عالية الجودة، وقد ظهرت شركات ناشئة في هذا المجال وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات و التكنولوجيا لتقديم تشكيلة مميزة من الخدمات المالية. فظهور هذه الشركات وتقديمها خدمات مالية كالتي تقدمها البنوك جعل أرباح هذه الأخيرة محل خطر كخصوصية المعلومات ومخاطر الانترنت ونظرا لهذا الأمر تتطلب هذه الشركات بيئات حاضنة خاصة و تنظيمات تشريعية تكفل لها السير الحسن و تضمن أمان مستخدميها في نفس الوقت.

وقصد التعرف أكثر على التكنولوجيا المالية تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية

المبحث الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية ومخاطرها.

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية.

المبحث الأول: عموميات حول التكنولوجيا المالية

التكنولوجيا المالية مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستغلال كل ما أصفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات اتصال، تجارة إلكترونية، عملات رقمية ، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجية لتطور الخدمات المالية.

المطلب الأول:مفهوم التكنولوجيا المالية.

سنعرض من خلال هذا المطلب أبرز العوامل التي أدت إلى التطور السريع للتكنولوجيا المالية، مراحل تطورها، مفهومها، خصائصها و خدماتها.

أولا–تطور التكنولوجيا المالية: مر تطور التكنولوجيا المالية بعدة مراحل كما أنه هناك عدة عوامل أدت للتطور السريع لها:

1_عوامل التطور السريع للتكنولوجيا المالية: ترجع أبرز العوامل التي ساهمت في احتضان التكنولوجيا المالية بالعالم واتساع استيعاب مستجداتها للعوامل التالية:[1]

أ_التطور التكنولوجي: أبرز ما ميز التكنولوجيا المالية هو عدم وجود قيود وضعية يمكن أن تعرقل تقدمها وفي ظل التطور التكنولوجي ساهم ذلك في زيادة وتيرة هذا التقدم والتقبل، فأبرزت إمكانات جديدة لها القدرة على التكيف كما ساهم انخفاض تكلفة التكنولوجيا في تعزيز هذا النمو، حيث انخفضت بمقدار31% على مدار 10 سنوات الماضية، فالتكنولوجيا الجديدة قادرة على تحسين مرونة عمل أنظمة مؤسسات كالبنوك مثلا.

ب_توافر التمويل:أصبحت هنالك سهولة في الوصول للتمويل ما يمكن رواد الأعمال والمؤسسين من بدء مشاريع جديدة، حيث بلغت قيمة استثمارات رأس المال المخاطر ما قيمته 13.6 مليار دولار على المستوى العالمي عامة 2016.

[1] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد38، أوت2019، ص355.

ج_تغير توقعات العملاء: وتغير طلباتهم على الخدمات الرقمية ما يدعو لإيجاد حلول ابتكارية من طرف اللاعبين التقليديين مثل شركات التكنولوجيا المالية، حوالي 63.1% من المستهلكين عبر العالم يقبلون على استخدام منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية.

د_الدعم التنظيمي: فالحكومات والسلطات التنظيمية بدعمها لهذا النوع من التكنولوجيات تساهم في خفض الحواجز أمام مستثمريها فبعض الحكومات اعترفت بالدور الهام لشركات التكنولوجيا المالية في تسهيل واستكمال الأدوار التقليدية لشركات الخدمات المالية، ففي 2016 الحكومات من خلال خمس دول أعلنت عن تطوير برامج Sanbox* مختبرات ترظيمية على مستواها.

2_مراحل تطور التكنولوجيا المالية : التكنولوجيا المالية ليست ظاهرة جديدة وحديثة، فالخدمات المصرفية والمؤسسات الخدمات المالية لها تاريخ طويل من أجل تبني التكنولوجيا ويمكن اختصار هذه المراحل، في المراحل الثلاث التالية:[1]

أ_المرحلة الأولى (1866–1967): في هذه المرحلة تم وضع أول كابل عابر للمحيط الأطلسي، واختراع جهاز الصراف الآلي، وقد اجتمعت التكنولوجيا والمالية من أجل تفجير الفترة الأولى للعولمة المالية.

ب_المرحلة الثانية (1967–2008): في هذه المرحلة بقيت التكنولوجيا المالية مهيمن عليها داخل قطاع صناعة الخدمات المالية التقليدية، والتي استخدمت التكنولوجيا المالية من أجل توفير المنتجات والخدمات المالية، وقد شهدت هذه الفترة بداية تقديم المدفوعات الإلكترونية، وأنظمة المقاصة، أجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت.

ج_المرحلة الثالثة (2008–إلى يومنا هذا): منذ الأزمة المالية العالمية، ظهرت شركات ناشئة جديدة، والتي شرعت في تقديم منتجات وخدمات مالية مباشرة إلى الشركات وعامة الناس.

*برنامج sanbox هو برنامج نقوم بتحميله واستعماله على النظام بحيث يأتي لتثبيت وتنصيب جميع المراحل التي نحملها عليه دون أن يتأثر النظام بهذه البرامج حتى و لو كانت طافحة بالفيروسات و البرمجيات الضارة.

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي،** مجلة آفاق علمية، المجلد :11/العدد:03، السنة 2019، ص728.

ثانيا–تعريف التكنولوجيا المالية: وردت تعاريف عديدة للتكنولوجيا المالية، منها:

إن مصطلح "التكنولوجيا المالية " يتكون من مصطلحين، الأول هو مصطلح "التكنولوجيا"، والمصطلح الثاني "التمويل"، فهو يعني الشركات الناشئة المبتكرة، التي تستعمل التكنولوجيا من أجل إعادة النظر في الخدمات المالية والمصرفية، حيث أنه في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008، غادر عدد كبير من المصرفيين والتجار المراكز المالية في العالم، وشرعوا في مغامرات ريادة الأعمال (الاستثمار في رأس المال المغامر أو الجريء)، من أجل إعادة النظر في نموذج التمويل من خلال الابتكار المالي.[1]

و هي عبارة عن تطور في الخدمات المالية بقيادة التكنولوجيا حيث هنالك تغيرات في توق عات العملاء، وتوافر التمويل مع زيادة دعم الحكومات والهيئات التنظيمية.[2]

بصورة عامة هي أي اختراع تكنولوجي يتم توظيفه في الخدمات المالية، و هذه الابتكارات التي استخدمت في هذه الصناعة و طورت تكنولوجيات جديدة تنافس الأسواق المالية التقليدية، وكان للشركات الناشئة دور كبير في عملية ابتكار تكنولوجيات جديدة، ولكن العديد من البنوك العالمية الكبيرة مثل HSBC وكردت سويز طوروا أفكار التكنولوجيا المالية الخاصة بهم.[3]

حسب معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن فإن التكنولوجيا المالية هي عبارة عن الاختراعات والابتكارات التكنولوجية الجديدة في مجال قطاع المالية، و تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخ دم في العمليات المالية للبنوك و التي من ضمنها المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية مثل تحويل الأموال وتبديل العملات وحسابات نسب الفائدة والأرباح و معرفة الأرباح ا لم توقعة للاستثمارات وغير ذلك من العمليات المصرفية.[4]

وحسب تقرير التكنولوجيا المالية الصادر عن مختبر ومضة و شركة بيرفورت؛ توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية

---

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص726.

[2] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مرجع سبق ذكره، ص354.

[3] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:08/العدد:01، السنة2019، ص401.

[4] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، السنة 2018، ص13.

التقليدية. تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة ش ركات ناشئة. الشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروضات ذات قيمة . وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحدي ثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.[1]

و عليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها:" كل اختراع أو ابتكار يعتمد على التكنولوجيا من أجل تطوير القطاع المالي، فهي تقوم على تحسين نوعية الخدما ت المالية، تسهيل الوصول إليها و كذا تخفيض تكاليفها مقارنة بالمعاملات التقليدية."

ثالثا–خصائص التكنولوجيا المالية : يمكن تحديد أ هم خصائص للتكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[2]

1–التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية.

2–التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافه.

3–إن الخدمة المالية المصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا.

4–لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية.

وهناك 04 عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل مظاهر التكنولوجيا في العمل المالي والمصرفي، وهي:

---

[1] تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية** ، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2016، ص07، يوم:2019/12/09، على الخط:
https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundlingfinancial-services-industry

[2] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ...الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018، ص66.

- الجانب المادي يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة.
- الجانب الإستخدامي أو الإستعمالي يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات.
- الجانب العلمي يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة.
- الجانب الإبتكاري يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المالية والمصرفية

المطلب الثاني: قطاعات التكنولوجيا المالية.

إن أهم القطاعات التي تتبناها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بصورة عامة تتمثل في المدفوعات وتحويل الأموال، التأمين، والعملات الرقمية المشفرة حيث يعد قطاع المدفوعات أكثر القطاعات انتشارا ونجد أيضا إدارة الثروات.

يتم تقسيم هاته القطاعات وفق التقدم التي تحرزه بالأوساط المالية من خلال مختلف البيئات المهيئة لها على النحو التالي:

أولا– قطاعات الموجة الأولى : المقصود بقطاعات الموجة الأولى وذلك حسب ما جاء في تقارير ومضة العلمية أنها القطاعات التي تنتمي إلى البيئة الحاضنة الناشئة، والتي يتميز معظم زبائنها بامتلاك الوسائل التكنولوجية البسيطة ، مثل الهواتف الذكية والتطبيقات التي تمكنهم من إجراء معاملاتهم المالية البسيطة كالدفع والحصول على الائتمان كدرجة أولى ، هذا من جهة ومن جهة أخرى تنظيماتهم القانونية والتشريعية التي تهيء لهم ذلك والتي تضمن سريرورة عمل آمنة ومستقرة لحد بعيد، حيث شكل العالم العربي مقرا لـ 105 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في نهاية عام 2015 تغطي قرابة 12 دولة.[1]

الأنشطة الرئيسية لهذا القطاع تتجسد في الخدمات التي تقدمها البنوك من خلال النت أو التي تعمد الشركات الناشئة لتقديمها بالاشتراك مع البنوك أو بشكل مباشر منها وهي كما يلي:

1_**قطـــاع المدفوعـات**: يعتبر الدفع لمنتج أو خدمة باستخدام جهاز محمول جذاب للمستهلكين المعاصرين بسبب سرعته وبساطته وأمانه بحيث يمكن شراء أي شيء تقريب عبر جهاز محمول، حيث كشفت دراسة استقصائية على الانترنت لأكثر من 7500 مستخدم للهواتف المحمولة في جميع أنحاء العالم عن مشاركة مستخدمي الهواتف المحمولة الذين أجروا دفعة عبر الهاتف المحمول. ثم تم تقسيم النتائج حسب أنواع السلع التي تم شراؤها . اعتبارا من أكتوبر 2014 كان 65% من مستخدمي الهواتف المحمولة في

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص405.

الصين قد اشتروا سلع مادية مثل الملابس أو فنجانا من القهوة عبر الجوال بالمقارنة كان 17٪ فقط من مستخدمي الجوال في الولايات المتحدة قد اشتروا خدمة حقيقية مثل تذكرة وسائل النقل العام ، باستخدام الهاتف المحمول، كما ويمكن قياس نمو صناعة الدفع بواسطة الهاتف النقال وفقا لعدد معاملات عبر الهاتف المتحرك التي يتم إجراؤها سنويا، ففي عام 2011 وجد أن عدد الدفعات عبر الهاتف المحمول في جميع أنحاء العالم بلغ 7 مليارات دولار وارتفع إلى 11.1 مليار دولار في السنة في وقت، ويتوقع الخبراء أن يرتفع هذا العدد على أساس سنوي ليصل إلى47 مليار صفقة في عام 2015.[1]

تجدر الإشارة أن الشركات الناشئة التي تقدم خدمات المدفوعات مع الإقراض في الواقع 84 % من جميع الشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث أدى انتشار أجهزة الجوال مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية إلى نمو قوي في التجارة عبر الأجهزة المحمولة، في الربع الرابع من عام 2016 بلغ إنفاق التجارة الإلكترونية المتنقلة في الولايات المتحدة 22.7 مليار دولار أمريكي. تتوافر إمكانات التسوق على الأجهزة المحمولة أو تطبيقات الهاتف المحمول المخصصة بشكل خاص: يزود رواد السوق عبر الإنترنت eBayو Amazon تطبيقات ومواقع التسوق المخصصة للجوال في العديد من ا لمتاجر الفعلية، يمكن أيضا استخدام الأجهزة المحمولة كطريقة للدفع باستخدام تقنيات NFC لفحص المحافظ الرقمية، خدمات هذا القطاع تشمل عادة كل من : دفع الفواتير، تحويل المدفوعات محليا ، تطبيقات المحفظة الإلكترونية على الهواتف المحمولة، ومن أبرز الأمثلة بالمنطقة المدروسة نذكر:

- ❖ شركة مدفوعات الأردن والمختصة بدفع الفواتير، تاريخ تأسيسها 2011.
- ❖ شركة BEAM الإماراتية والتي تختص بالمحافظ الإلكترونية في شكل تطبيق يرتبط ببطاقات الزبائن الائتمانية، تاريخ تأسيسها 2012.[2]

2_قطاع الإقراض و الحصول على رأس المال : يعتبر الإقراض من نظير إلى نظير نوعا جديدا من "إقتصاد المشاركة"، تساعد منصات الإقراض من نظير إلى نظير على ربط المستثمرين بالمقترضين دون أن يعمل البنك كوسيط . بين عامي 2014 و 2015 كان من المتوقع أن ترتفع قيمة الإقراض العالمي إلى قيمة سبعة أضعاف ما كانت عليه في عام 2014 – من 9 مليار إلى 64 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2050، من المتوقع أن تكون القيمة قريبة من تريليون دولار أمريكي.

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص405

[2] مرجع سابق، ص406.

فبالعادة تحتكر البنوك جانب الإقراضات، لكن المشكلة التي عملت الشركات الناشئة على حلها أن أخذت تستقطب جانب الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا طالبي رؤوس الأموال أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة الذين لا توفر لهم البنوك نسبة معتبرة من القروض وتعمل غالبا على تهميشهم، ساهم هذا كثيرا في تطور جانب العمل لدى هاته المؤسسا ت الناشئة بالتكنولوجيا المالية [1]، أهم ا لأنشطة التي تمارس في هذا السياق ما يلي:

أ_منصات مقارنة القروض : تعاني الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق العالمية الناشئة حاليا فجوة تمويل تتجاوز قيمتها 2 ترليون دولار أمريكي أي حوالي 260 مليار دولار أمريكي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعكس هذه الفجوة الفرق الشاسع بين العرض و الطلب على رأس المال بين هاته الشركات ومزودي التمويل التقليدي (البنوك).

هاته المنصات لعبت دور الحل التمويلي البديل لدعم نمو قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة والذي يعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد والذي لا يحظى بالدعم المطلوب ففي دولة الإمارات هناك حوالي 300 ألف شركة صغيرة ومتوسطة تسهم بأكثر م ن 60% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد وتوفر أكثر من 42% من إجمالي الفرص حيث توفر منصات المقارنة مختلف العروض التمويلية وتطرح كل الصيغ المتوفرة مع خصائص كل عرض ما يسهل على المستفيد البح ث عن أفضل عرض من ناحية الفرصة و التكلفق المناسبين له دون عناء البحث وطول الوقت لذلك . وكمثال على ذلك نجد شركة compareit4me.com -الإمارات -2011.[2]

ب_تدوير الأموال : هي منصة للإقراض الائتماني الرقمي في شكل مباشر دون وسائط يحركها بالكامل شبكة مستخدميها وكمثال نجد شركة **MONEY FELLOWS** بمصر- 2014 فكرة تدوير الأموال أو الجمعية كما يطلق عليها بمصر في أكثر من 90 دولة تتيح للأفراد الحصول على قرض دون اللجوء للبنك، كما تتيح للمستخدمين بناء سجل ائتماني بناء على أدائهم في دورات المال.[3]

[1] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص407.

[2] المرجع السابق، ص407.

[3] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مرجع سبق ذكره، ص15.

ج_التمويل الجماعي: هي منصات إلكترونية لجمع الأموال من عموم الناس وذلك بهدف تمويل مشروع ما، كمثال نجد شركة "ليوا " حيث تتيح للمستثمرين في القطاع الخاص توفير تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقبل نهاية عام 2016 عملت الشركة على توجيه 2.5 مليون دولار إلى104 شركات باستخدام نموذج مبتكر للسجل الائتماني، حصلت الشركة الناشئة على 2.8 مليون دولار على جولتين خلال 12 شهرا، وكان من بين المستثمرين أحد البنوك المحلية.[1]

ثانيا–قطاعات الموجة الثانية: على مستوى هذا الجزء تتوسع دائرة نشاطات شركات التكنولوجيا المالية لتشمل أنشطة ترتكز أكثر فأكثر على التقنية العالية الدقة والتكنولوجيا المتقدمة في المجال المالي وذلك بتوفر بيئة أكثر حداثة وأسواق أكثر زخما رقميا وحركة استثمارية أوسع من القطاع الأول الذي يمكن وصفه بالبدائي.

وفق هذا التقسيم تتضمن قطاعات الموجة الثانية للتكنولوجيا المالية حسب تقارير مخبر ومضة ما يلي[2]:

1_التحويل الدولي للأموال: في شكل مدفوعات دولية حيث وصلت قيمة التحويلات المالية إلى الدول النامية عام 2015 ل431 مليار دولار، حلت المملكة العربية السعودية ثانيا و الإمارات رابعا من حيث التحويلات المرسلة سنويا.

2–إدارة الثـــــروات: تحت هذا البند فان خدمة إدارة الثروات تتضمن كل من التخطيط المالي وإدارة المحافظ الاستثمارية وعدد من الخدمات المالية المجمعة للأفراد الأ ثرياء وأصحاب الأعمال الصغيرة والأسر الذين يرغبون في مساعدة و استشارة مالية يدعون متخصصين معتمدين لإدارة ثرواتهم من تنسيق خدمات مصرفية وتخطيط عقاري وموارد قانونية و إدارة الضرائب المهنية والاستثمار، لكنه و بذكر المصارف تحل المؤسسات الناشئة في التكنولوجيا المالية محل النشاطات المصرفية وتنافس عليها باغتنامها لفرصة شريحة الأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية وكذا المغتربين والأفراد ذوي الدخل المرتفع باستثمار مدخراتهم

هاته الخدمة هي في طريقها لمنطقة الشرق ا لأوسط وشمال إفريقيا باعتبار عدد المغتربين بها و كذا معدلات الدخل المرتفعة خاصة بمنطقة الخليج العربي.

---

[1] المرجع سابق.

[2] حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 408.

3_التأمين: يوجد عدد كبير من الموظفين لا يمتلكون حسابا مصرفيا وبالتالي دون وجود حساب مصرفي لا يمكن العثور على سجل ائتماني ولن يكون هناك مشاركة في مؤسسا ت تختص بالخدمات التأمينية، لكن شركات start-up للتكنولوجيا المالية أوجدت الحل لذلك، فبالرغ م أن شركات منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا لم تدخل فعليا بالتجربة التأمينية للخدمات الرقمية لكن بالأسواق المتقدمة يمكن لها أن تثبت وجودها بهذا النهج من خلال ما يسمى : بالتأمين فائق الصغر. بحيث يذكر خبير ومضة السيد **ميشيل جروسو** "إن معدل انتشار التامين فائق الصغر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا يبلغ 0.3% بينما معدل انتشار الهاتف المحمول وصل إلى 120%" ما يبين الفارق الكبير بين الخدمة الرقمية بالمنطقة وفرص تطويرها العالي، حيث تربط شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول وذلك لتقديم منتجات الت أمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين.

4-**سلسلة البلوكات (العملات الرقمية المشفرة)**: البلوك تشين وهي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة (كتل). تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني و رابط إلى الكتلة السابقة . صممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة ضمنها والحؤول دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن م علومة ما في سلسلة الكتلة لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة، هذه التقنية عالية الدقة أسهمت في قفزة نوعية رقمية جعلت الكثير من المتعاملين الاقتصاديين يتخوفون منها فهم بين مؤيد ومعارض، أشهر العملات الرقمية المتداولة عبر النت هي البيتكوين*

المبحث الثاني: خدمات التكنولوجيا المالية و مخاطرها.

ساهمت التكنولوجيا المالية في تعزيز وتحسين العديد من المجالات التي تستخدم التقنيات الحديثة للتكنولوجيا المالية . ويعتبر القطاع المالي المستفيد الأكبر من الصناعة الحديثة التي تمزج بين التكنولوجيا الحديثة والخدمات المالية والتي تتم من خلالها تسهيل الحصول على الخدمات المالية بصورة تكنولوجية تتميز بالمرونة وتختصر الجهد والتكلفة، وعلى الرغم ما أحدثته التكنولوجيا المالية من ثورة في القطاع المالي ودعمه

* أصل رقمي – أو مشفر – يتيح الدفع المباشر من دون وسيط عبر شبكة المركزية غير خاضعة لإشراف أي سلطة مركزية أو أي مستويات رقابة أخرى

من شتى صناع القرار في العالم إلا أن هناك جملة من المخاطر تهدده يجب إيجاد حل ول لها أو إدارة هذه المخاطر.

المطلب الأول: خدمات التكنولوجيا المالية و تقنياتها.

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التقنيات الحديثة لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ،كما أنها تتميز بالسرعة والسهولة، وفي معظم الأحوال يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة والتي تسعى لتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات مع التعاون مع مقدمي الخدمات المالية.

أولا– خدمات التكنولوجيا المالية : لقد جاءت التكنولوجيا المالية لتحويل سوق الخدمات المالية وتعاملت مع مجموعة واسعة من الخدمات يمكن إيجازها في العناصر التالية: [1]

1**–خدمات الدفع**: تعني النشاطات المصرفية الأكثر نشاطا ومرونة والتي تقدمها التكنولوجيا المالية للعديد من العملاء بحيث توفر لهم مجموعة من أساليب الدفع من أهمها ما يلي:

–الدفع عبر الهاتف النقال؛

–التحويلات المالية إلى الخارج تكون بأقل تكلفة (تنشئة تكاليف التبادل الدولي للمنتوج)؛

–تبادل العملات بدون تكلفة؛

–إدارة تدفقات الدفع المتاحة للتجارة الإلكترونية، وتشمل عمليات الدفع عبر الانترنيت والتي تشمل على وسائل الدفع المبتكرة؛

–تبسيط عمليات الدفع بين الأفراد.

2–الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد : وتشمل الخدمات المصرفية البسيطة الموجهة للأفراد عبر الانترنت، دون أي وجود مادي للوكالة، بتكاليف منخفضة وتشمل أيضا حلول التسيير الميزانية وكذا أدوات متنوعة للإدارة المالية الشخصية.

3**–الاستثمار والتمويل**: تقوم التكنولوجيا المالية ب:

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص729.

-باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقسيم البساطة في العروض الممنوحة؛

-توفير منصات التمويل الجماعي للشركات سواء في شكل قروض أو استثمارا في رأس المال؛

-تقديم الاستشارة عبر الإنترنت لمساعدة الأفراد في إدارة مدخراتهم، وتحليل المخاطر وتقديم للعميل مقترحات متنوعة في الاستثمارات المالية.

4-خدمات مقدمة للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات : وهي تقدم حلول موجهة للقطاع البنكي والمصرفي، من خلال جمع وتحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين إدارة العلاقة مع الزبون (سلوك الشراء، الادخار، المسارات الوظيفية للزبون، الملائمة المالية)، كما تعمل في مجال الأمن ، وذلك من خلال الكشف المبكر لأي احتيال في السلوك المتعامل، مثل تحديد المكان الجغرافي للهواتف الذكية، أو تشفير البيانات والمعلومات الحساسة، تقوم التكنولوجيا المالية أيضا بتحليل المخاطر، وتقديم أدوات تساعد في اتخاذ القرارات حول إدارة المحافظ المالية، وتسهيل إعداد التقارير التنظيمية.[1]

5-**الخدمات الموجهة للبنوك والشركات** : تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة الشركات فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية السلوكيات التي تطور حلول معتمدة على تكنولوجيا البلوكشين فيما يتعلق بتسجيل المعاملات أما بالنسبة للشركات تقدم أيضا التكنولوجيا المالية حلول مثل برامج معالجة المعلومات وكذا إجراءات التحكم في أنظمة المعلومات وإدارة المخاطر وإدارة الضرائب... إلخ.[2]

ثانيا- التقنيات المستخدمة في التكنولوجيا المالية: تتمثل هذه التقنيات في ما يلي:[3]

1-العملة المشفرة: هي عملة رقمية لا مركزية تستخدم التشفير بمعنى أنها عملية تحويل البيانات إلى شيفرة لتوليد وحدات من العملة، والتحقق من العملات المستقلة بعيدا عن البنك المركزي أو الحكومة. ومن

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص730.

[2] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص729.

[3] مصباح أبو كرش ، **عصر التكنولوجيا الجديدة الفنتك** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، العدد الأول، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية، سنة 2019، ص10.

أشكال العملات الرقمية البيتكوين والإيثير، حيث أن هاتين العملتين الأكثر شيوعا في عالم العملات الرقمية كما أنها توجد أشكال أخرى من العملات الافتراضية ومنها الريبل، داش، اللايتكوين.

2-البلوكشين: شكل من أشكال تكنولوجيا دفتر الأستاذ الموزعة، وهذا يعني أنه يحتفظ بسجلات لجميع معاملات العملات الرقمية على شبكة موزعة من أجهزة الكمبيوتر ولكن ليس لديه دفتر أستاذ مركزي، ويتم هنا تأمين البيانات من خلال كتل مشفرة ويعتقد العديد من الخبراء البلوكشين، أن التكنولوجيا يمكن أن توفر الشفافية للعديد من الصناعات المختلفة وليس فقط الخدمات المالية.

-تم إنشاء شبكة البلوكشين الأصلي من قبل مؤسس البيتكوين ليكون بمثابة دفتر الأستاذ العام لجميع المعاملات الخاصة بتلك العملة.

3-الإبتكار المدمر: كلما غيرت التقنيات الجديدة للطريقة التي تعمل بها الأسواق، على الرغم من أنه ليس مصطلحا حصريا إلا أنه غالبا ما يستخدم لوصف الأحداث في الخدمات المالية، حيث تدفع التطورات التقنية للمؤسسات المالية إلى إعادة التفكير في نهجها تجاه هذه الصناعة ويمكن لشركات الخدمات المالية التي تعمل في مجال التكنولوجيا الحيوية أن تفسد نفسها في بعض الأحيان.

4- التكنولوجيا التنظيمية: هي تقنية تساعد الشركات العاملة في صناعة الخدمات المالية على الالتزام بقواعد الامتثال المالي، وإحدى الأولويات الرئيسية للتكنولوجيا التنظيمية هي آلية ورقمية قواعد مكافحة غسيل الأموال التي تهدف إلى تقليل الدخل المتحصل عليه بطريقة غير شرعية وعمل تعرف عملك الذي يحدد ويتحقق من عملاء المؤسسات المالية لمنع الاحتيال.

5-**تكنولوجيا التأمين:** هي مجموعة فرعية من التكنولوجيا المالية التي ترتبط باستخدام التكنولوجيا لتبسيط وتحسين كفاءة صناعة التأمين، ووجد تقرير عن طريق التشاور مع شركة عملاقة وهيئة صناعة التأسيس غير الهادفة للربح يناير 2017 وشركة التأمين التقليدية التي تواجه ضغوطات تنافسية متزايدة بين ظهور عدد من الشركات الناشئة العاملة في مجال التأمين.

6-عروض العملة الأولى : هو مقياس تمويل جماعي للشركات الناشئة التي تستخدم البلوكشين وتنطوي على بيع عملات رقمية في البداية مقابل النقد، تتشابه عمليات ICO مع العروض العامة الأولية IPO حيث يتم بيع أسهم الشركة للمستثمرين لأول مرة ولكن تختلف ICOs عن IPOs من حيث أنها تتعامل مع مؤيدي المشروع بدلا من المستثمرين مما يجعل الاستثمار أكثر شبه بتجريبه التمويل الجماعي.

7-العملات المصرفية المفتوحة : تشير المعاملات المصرفية المفتوحة إلى فكرة ناشئة في الخدمات المالية والتكنولوجيا المالية، والتي تنص على أن البنوك يجب أن تسمح لشركات طرف ثالث ببناء تطبيقات وخدمات باستخدام بيانات البنك، وهو يشمل استخدام واجهات برمجة التطبيقات برم وز تسمح لبرنامج مالية مختلفة بالاتصال ببعضها البعض لإنشاء شبكة متصلة من المؤسسات المالية ومقدمي الأطراف الثلاثة.

8-الاستشاري الآلي : وهي منصات على أتمة نصائح الاستثمار باستخدام الخوارزميات المالية، فهي تحد من الحاجة إلى مديري الاستثمار البشري، مما يقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة المحافظة.

9-العقود الذكية : هي برامج الكمبيوتر التي تنفذ العقود تلقائيا بين المشترين والبائعين، غالبا ما تكون العقود الذكية قائمة على أساس البلوكشين، ويمكن أن نوفر الكثير من الوقت والتكاليف التي تنطوي عليها المعاملات التي عادة ما تتطلب أن يقوم الإنسان بتنفيذها، في الإيثير يوم على سبيل المثال، يتم التعامل مع العقود على أنها نصوص غير مركزية مخزنة في شبكة البلوكشين للتنفيذ اللاحق.

10-**المسرعات:** والمعروفة أيضا باسم " مسرعات البذور " هي برامج يتم اعتمادها من قبل المؤسسات المالية لتوجيه العمل م ع الشركات الناشئة في التكنولوجيا . يمكن أن تكون مسرعات إما ممولة بشكل خاص أو عام مع العديد من البرامج التي تديرها البنوك الكبرى.[1]

11-البتكوين: بدأت فكرة البتكوين من شخص مجهول تحت اسم مستعار : ساتوشي ناكاموتو، والذي صمم البتكوين كطريقة دفع ع لى الشبكات من طرف لآخر بشكل مباشر دون الحاجة إلى تدخل حكومي أو سلطة مركزية، لذا فهو شكل من النقد الالكتروني غير أنه يتم بطريقة مشفرة.

12-**الأيثريوم:** طرحت عملة الايثر من قبل المبرمج الروسي-الكندي فيتاليك بيوترين عام 2013. الايثيريوم يختلف عن شبكة البلوكتشين ا لأصلية والتي صممت لأغراض بناء تطبيقات لامركزية، هذه التطبيقات تسم ح للمستخدمين بالتفاعل مع بعضهم بصورة مباشرة بد لا من التواصل من خ لال وجود وسطاء.[2] ونظرا للخصائص التي يتمتع بها نظام الأيثريوم فهو يعتبر واحدا من أروع التقنيات المالية، وتتمثل فيما يلي:[3]

[1] مصباح أبو كرش، **عصر التكنولوجيا الجديدة الفيفك** ، مرجع سبق ذكره، ص11.

[2] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، صندوق النقد العربي، 2019 ، ص54.

[3] المرجع السابق، ص 56.

أ–التداول(المعاملات المالية): يمتلك الأيثريوم عملته الرقمية الخاصة وهي الايثر، والتي يرمز لها في أسواق المال (ETH)، وبهذه العملة يتم اجراء كل المعاملات الخاصة بنظام الايثريوم.

ب–عمل عقود ذكية بتقنية سلسلة الكتل : يوفر نظام الايثيريوم إمكانية إجراء عقود ذكية موثوقة ومسجلة من خلال سلسلة الكتل يتم تنفيذها بصورة آلية في حالة توافرت الشروط الخاصة بها.

ج–السهولة و السرعة في إنجاز المعاملات و تنفيذها : يعتبر نظام الايثريوم أسرع مقارنة بتقنية البلوكتشين، ومثال ذلك أنه في عمليات التحويل تستغرق تقنية سلسلة الكتل حوالي 10 دقائق لتأكيد العملية، في حين لا يتجاوز الايثريوم الدقيقة الواحدة.

المطلب الثاني: مخاطر التكنولوجيا المالية و كيفية إدارتها.

تولدت عن التكنولوجيا المالية جملة من المخاطر كعدم حماية المستهلك وبياناته ، غسيل الأموال والهجمات الإلكترونية وغيرها من المخاطر والتي أصبحت محل اهتمام المعنيين من حيث إدارة المخاطر أو إيجاد حلول لها.

أولا: مخاطر التكنولوجيا المالية: تعتبر التكنولوجيا المالية صناعة تقنية حديثة، لها تأثير في القطاع المالي والمصرفي وذلك باستخدام التق نيات الحديثة في مواجهة الأساليب التقليدية التي هي أقل ربحية أو شركات التكنولوجيا المالية تتحدى الشركات التقليدية. حيث مد مجلس الاستقرار المالي أبرز 10 قضايا التي تستحق عناية المنظمين والمشرفين وهي[1]:

1–**إدارة المخاطر التشغيلية** : من جانب مقدمي الخدمات من الأطراف الثلاثة إلى المؤسسات المالية التي قد تحتاج إلى التعزيز ولا سيما المؤسسات المالية التي يوجد فيها الاعتماد على نفس من مقدمي الخدمات المالية والأطراف الثلاثة.

2–**التخفيف من مخاطر الإنترنت** : التقارير الأخيرة أكدت أن الهجمات الإل كترونية كبيرة جدا وناجحة مما سبب القلق ويوصي التقرير بذل المزيد من الجهود على وضع خطط للطوارئ الهجمات الإلكترونية وتبادل المعلومات والرصد مع التركيز على إدماج الإنترنيت الآمن في التصميم أنظمة تقنية المعلومات.

[1] مصباح بوكرش، **عصر التكنولوجيا المالية فينتيك**، مرجع سبق ذكره، ص11.

3-**رصد المخاطر المالية الكلية** : المخاطر التي يمكن أن تنجم عن تقنيات الدورة الاقتصادية والتحيز المعدي لتقديم التقديرات درجة الجدارة من خلال عدد من المصادر بما في ذلك زيادة التركيز في بعض قطاعات السوق وإذا "فينتك" تدفق التمويل على منصات الإقراض أصبحت كبيرة وغير مستقرة ويشير التقرير إلى أن البيانات المتوفرة عن هذا المخاطر محدودة جدا.

4-**المسائل القانونية عبر الحدود والترتيبات التنظيمية** : الابتكارات في مجال الإقراض العابر للحدود ومعاملات التجار في نشر تساؤلات بشأن الاختصاص القضائي وتوافق الأطر القانونية الوطني، ولا زالت الصلاحيات القانونية وإنفاذ العقود الذكية وغيرها من التطبيقات الموزعة تكنولوجيا غير مؤكدة.

5-**كشف أطر وتحليلات البيانات الكبيرة** : استخدام الخوارزميات في مجالات أخرى مثل التجارة في الأوراق المالية تعطي المنطقة غموضا فبعض نماذج وتحليلات تجعل من الصعب على السلطات تقديم مدى متانة النماذج أو المخاطر غير الموقعة في السوق الجديدة، لتحديد ما إذا كان المشاركون في سوق تسيطر تماما أنظمتها.

6-تقييم المحيط التنظيمي وتحديثه : في الوقت المناسب وينبغي للمنظمين وجود رشاقة في الاستجابة للتغيرات السريعة في فضاء فينك باستعراض تنظيمي محيط بانتظام.

7-**التعلم المشترك مع مجمو عات متنوعة من أطراف القطاع الخاص** : يجب أن تستمر السلطات في تحسين قنوات الاتصال مع القطاع الخاص لتبادل الخبرات مع Sandboxe التنظيمية من أجل الشركات ومحاور الإبداع.

8-تطوير خطوط مفتوحة للاتصالات عبر السلطات المختصة.

9-**بناء قدرات الموظفين** : في مجالات جديدة من ا لخبرات المطلوبة المشرفين والمنظمين قد لا يملكون الموارد ومجموعة المهارات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا المالية.

10-**دراسة التكوينات البديلة للعملات الرقمية** : يتعين على السلطات المعنية أن تقوم بتحليل الآثار المحتملة للعملات الرقمية في السياسة النقدية من خلال الاستقرار المالي العالمي للنظام النقدي.

ثانيا– إدارة مخاطر التكنولوجيا المالية : حيث صرح مجلس الاستقرار الدولي أن لهذه التكنولوجيا بعض المخاطر التي يمكن تحديدها وتلاقيها وذلك لتجنب حدوث أي مخاطر مالية لكل مستخدمي هذه التقنية سواء أفراد أو مؤسسات وقد أوصى المجلس بضرورة إتباع المسؤولية والجهات الرقابية لهذه النقاط، وإدارة التشغيل من جانب مقدمي الخدمات من الأطراف الثلاثة . وفي سبيل التخفيف من مخاطر الإنترنت ويأتي هذا بعد التقارير العالمية التي ذكرت أن هناك هجمة كبيرة ومحاولات عديدة الاختراق الإلكتروني لهذه التكنولوجيا وهذا ما سبب ذكر لكل العاملين بالقطاع التكنولوجي المصرفي من نجاح هذه الهجمات[1].

ولذلك قدم المجلس توصيات بضرورة زيادة خطط الأمان لمواجهة ذلك ولا سيما أيضا بإقامة خطط الأمان وأيضا خطط للطوارئ في حالة ما وقع ذلك:[2]

1**–رصد المخاطر الكلية :** وهذا من خلال التقارير الاستكشافية والتي ترصد كل تغيرات السوق المالي والاقتصادي.

تقديم المحيط التنظيمي وتحديثه بصورة مستقرة ويأتي هذا بالمرونة التي تتمتع بها التكنولوجيا المالية في القدرة على التحديث.

2**– حكم كشف وإطار تحليلي للبيانات الكبيرة** : وهذا ما يحصل من هذه التكنولوجيا صعبة ومعقدة على السلطات الرقابية وذلك بالنسبة لتقييم هذه الشركات والنظم، ووصى المجلس أيضا بعدة نقاط أهمها ضرورة التعلم المشترك وتبادل الخبرات مع مجموعات مختلفة من القطاع الخاص.

وكما جاء بضرورة تطوير خطط وقنوات مفتوحة للتواصل والاتصال مع السلطات وأيضا أهمية التطوير المستمر للموظفين وبناء قدراتهم في مجال التكنولوجيا المالية والعمل على زيادة خبراتهم.[3]

[1] كيف نتجنب مخاطر التكنولوجيا المالية، يوم2020/06/20 على الخط:

www.vapulus.com

[2] المرجع السابق.

[3] ما هي التكنولوجيا المالية، يوم2020/06/20 على الخط:

www.vapulus.com

المبحث الثالث: شركات التكنولوجيا المالية.

انتقلت التكنولوجيا المالية من مجرد وس يلة لتوفير الخدمات والمنتجات المالية إلى صناعة بأكملها مكونة من شركات تطوير البرام ج والأنظمة وشركات اس شارات و جهات تنظيم وغيره . وتعتبر الشركات المقدمة للتكنولوجيا المالية أهم أركان تلك الصناعة.

المطلب الأول: تعريف شركات التكنولوجيا المالية و خصائصها.

سنتطرق في هذا المطلب لماهية شركات التكنولوجيا المالية من خلال التعرف على تعريفها، تقسيماتها وخصائصها.

أولا–تعريف شركات التكنولوجيا المالية : هي عبارة عن شركات تستخدم التكنولوجيا لتحويل أو تمكين نماذج الأعمال والنماذج التشغيلية في قطاع الخدمات المالية[1].

هي شركات تعتمد على البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة مميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروات وإدارة المخاطر وحتى التأمين.[2]

ثانيا–تقسيمات شركات التكنولوجيا المالية : يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بناء على اعتبارات عدة منها على سبيل المثال تق سيمها بحسا ب نوع التقنية التي تقدمها، مثلا شركات تكنولوجيا دفع، شركات تكنولوجيا تنظيمية، شركات تكنولوجيا سلسلة الكتل...ويمكن تقسيمها بحسب طبيعة مقدم الخدمة، حيث تنقسم إلى مؤسسات مالية عريقة وشركات ناش ئة، ويمكن تقسيمها بحسب ع لاقاتها المتبادلة، وفيما يلي تفصيل التقسيمات السابقة:[3]

1–شركات التكنولوجيا المالية بحسب علاقاتها : يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية إلى تنافسية وتعاونية. تعد شركات التكنولوجيا المالية التنافسية منافسا مباشرا لمؤسسات الخدمات المالية الحالية كالبنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار. بينما تقدم شركات التكنولوجيا المالية التعاونية حلول لتعزيز

---

[1] مارمور، **تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية**، يونيو2019، ص05.

[2] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مرجع سبق ذكره، ص11.

[3] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص25

وتحسين وضع الفاعلين الحاليين في القطاع المالي، فهي لا تنافس المؤسسات المالية، بل تساعدها في تحسين وتطوير وتعزيز طرق وأساليب تقديمها للخدمات المالية. بعض شركات التكنولوجيا المالية يمكن أن تندرج في كلتا الفئتين بينما تركز شركات أخرى على المجالات المتخصصة.

2-.شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة المالية : كما يمكن تقسيم شركات التكنولوجيا المالية بحسب طبيعة مقدم الخدمة إلى أربعة أقسام:[1]

أ-المؤسسات المالية الكبيرة : وهي المؤسسات المالية التقليدية الراسخة ولها باع طويل في المجال المالي، وكان لها الفضل فيما وصل إليه القطاع المالي من تطور على مر التاريخ من خلال ما تنفقه على الابتكار والبحث والتطوير، وحيث أنها بحاجة دوما إلى البحث عن أفضل الطرق لمتابعة أعمالها وتحسين أنظمتها وتقديم تجربة أفضل للعملاء، فإنها استثمرت في التكنولوجيا المالية بشكل رهيب، وقدمت خدمات متميزة.

ب-الشركات(المشاريع) الناشئة: هي مشروعات ابتكارية غالبا ما تكون في شكل شركة رأس مال مغامر، حيث معروف عنها أن لديها إمكانيات نمو ونجاح هائلة، وفي مقابل ذلك عرضة لدرجات مخاطر عالية، فهي إما أن تحقق نجاحا باهرا أو فشلا ذريعا. قد تنجح المشروعات الناشئة وتنتقل للمرحلة التالية لأن تصبح مشروعا قويا وهو مصطلح يطلق على المشروعات الناشئة التي تجاوز رأس مالها 1 مليار دولار.

ج-الشركات التكنولوجية العملاقة: على الرغم من أن أصل عمل الشركات التكنولوجية ليس القطاع المالي، إلا أنها دخلت بقوة للاستثمار في المجال المالي، فصارت لدى الكثير من الشركات منصات دفع وتحويل خاصة بها، بل أصبحت تنافس حتى المؤساسات المالية الكبرى.

د-الشركات: يتمثل دور الشركات في دعم المشروعات الناشئة إما لحاجتها للمنتجات التي تطورها تلك المشروعات أو كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية في تمويل أصحاب الأفكار الريادية. وواضح أن الشركات (التقليدية) هي أقل المساهمين في مجال التكنولوجيا المالية، ولذلك مبرراته فهي ليست شركات مالية، بل يمكن اعتبارها مستفيدة من القطاع المالي.

[1] عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص25

3–شركات التكنولوجيا المالية بحسب نوع الخدمة المالية : يتخذ هذا التقسيم لش ركات التكنولوجيا المالية نفس تقسيم التكنولوجيا المالية، فنجد شركات متخصصة في المدفوعات، وشركات خاصة بالعملات المشفرة وأخرى خاص ة بالعقود الذكية وش ركات متخصصة في الذكاء ا لاصطناعي وشركات تكنولوجيا التأمين وغيره ا.

ثالثا– الخصائص المميزة لشركات التكنولوجيا المالية: يمكن ذكرها فيما يلي:[1]

1_الوصول لكل المستخدمين : في الخدمات المالية التقليدية، يقيم العميل على أساس ملكيته لأصول كبيرة أو حصوله على دخل ضخم بصفة دورية، بما يجعل هذه الخدمات تقتصر على طبقات اجتماعية معينة، أما الشركات الناشئة فتستهدف كل الطبقات والفئات وتقوم بتعزيز إمكانياتها بشكل مستمر عن طريق الشراكات أو إعادة تصميم المنتجات المصممة للعملاء ذوي الدخل المحدود بشكل.

2_المرونة والقدرة على تحمل التكاليف : لدى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية عروضا وخططا عدة للدفع مقابل السلع والخدمات وخاصة الطاقة النظيفة تتسم بالمرونة الكافية لتناسب العملاء على اختلافاتهم بشكل يومي أو أسبوعي أو حتى شهري.

3_ تصميم محوره العميل: تقوم شركات التكنولوجية المالية بالتركيز على طلبات المستخدم فتصمم منتجات بسيطة سهلة.

4_ السرعة: تسمح التحليلات القوية لشركات التكنولوجيا المالية بالحركة السريعة، إذ يتم إنجاز المعاملات في بضعة دقائق مستفيدة من البيانات الض خمة والخوارزميات وتعلم الآلة، و مقارنة بشركات التأمين التقليدية الصغيرة التي قد تستغرق عدة أيام قبل الموافقة على أيام جديدة أو التصديق على قرض، يسري هذا في الإقراض وعند التحقق من الهوية الرقمية.

5_ سياسة البيانات أولا /الهواتف المحمولة أولا : تستطيع هذه السياسة تحسين المنتجات والخدمات المقدمة لتصميم خدمات مناسبة لهم لا شك أن التحليلات القوية تسمح لأصحاب الأعمال التجارية باتخاذ قرارات أفضل واستغلال الفرص.

[1] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي ، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018 ، ص92.

المطلب الثاني: طريقة عمل شركات التكنولوجيا المالية والحلول التي تقدمها.

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى طريقة ع مل مؤسسات التكنولوجيا المالية و المراحل الأساسية لدورة التكنولوجيا المالية التي تتمثل في البيئات الحاضن ة لها بالإضافة إلى الخدمات التي تقدمها هذه شركات التكنولوجيا المالية وشراكتها مع البنوك.

أولا–طريقة عمل مؤسسات التكنولوجيا المالية: يمكن حصرها في النقاط التالية:[1]

1–استخدام تكنولوجيات مبتكرة، خاصة الهواتف النقالة، كمبيوتر أو لوحة رقمية مرتبطة بالانترنت أو بأي شبكة اتصال أخرى من أجل تقديم للزبون النهائي منتجات وخدمات غنية و /أو أقل تكلفة من تلك للفاعلين الآخرين، النقال وتطور استخدام المعطيات الكبيرة والتحليل التنبؤي تسمح خاصة بانخفاض معتبر في تكاليف الدخول للسوق.

2– تطور سلوك الزبائن (هواتف نقالة موصولة وعالم ة جغرافية موجودة على الشبكات الاجتماعية).

3– إيجاد البيئة التنظيمية والقانونية الملائمة.

4– إيجاد شراكة وعلاقة جيدة مع البنوك.

5–ابتكارات جديدة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.

ثانيا_ البيئات الحاضنة للتكنولوجيا المالية: هناك ثلاث مراحل أساسية لدورة التكنولوجيا المالية، و التي يمكن توضيحها فيما يلي: [2]

1_ البيئة الحاضنة المستحدثة : في البيئة الحاضنة المستحدثة، معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى. تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول رواد الأعمال– بأقل دعم – التعامل مع القوانين، واكتساب العملاء، وعقد الشراكات.

---

[1] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مرجع سبق ذكره، ص91.

[2] تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية**، مرجع سبق ذكره، ص09.

2_البيئة الحاضنة الناشئة: في البيئة الحاضنة الناشئة، تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الإستراتيجية لتعاون الجهات المعنية مع الشركات الجديدة.

3_ **البيئة الحاضنة المتقدمة** : أخيراً، البيئة الحاضنة المتقدمة هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع. صفقات أقل ولكن أحجامها أكبر تركز على الشركات ذات القيمة المرتفعة وشركات اليونكورن (أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار). وبالتالي، يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء . واليوم/ لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحركون الأوائل للسوق – وهم الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا تضم مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالمياً.

ثالثا– حلول وخدمات شركات التكولوجيا المالية: تتمثل حلول وخدمات التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[1]

1_**خدمات التمويل الجماعي أو التشاركي** : من بين الخدمات التي تقدمها شركات "التكنولوجيا المالية"، وأحد المفاهيم التي شكلت ثورة في النظام المالي، وتقوم الشركات التي تقدم خدمة التمويل الجماعي بتوفير منصة على الانترنت ، يمكن للشركات الصغيرة والناشئة ورواد الأعمال من خلال هذه المنصات الحصول على التمويل المالي اللازم لمشاريعهم والذي يكون من طرف عدة مستثمرين . وتعتبر خدمات التمويل الجماعي من بين أكثر فروع تكنولوجيات المال تطورا بحيث يبلغ حجم الاستثمارات التي تمت من خلال هذه المنصات 34 مليار دولار عبر العالم . وتمكن حلول التمويل الجماعي من توفير مصادر تمويل لأصحاب المشاريع، في حين توفر للمستثمرين فرصة المشاركة في شركات قد تعرف مستقبلا مزدهرا.

2_ خدمات الإقراض "الند للند": وهي مشابهة للتمويل الجماعي، حيث توفر الشركات المقدمة لهذه الخدمات منصات تتيح إمكانية حصول الأفراد على قروض موجهة للاستهلاك، بحيث يكون المقرض أفراد عاديون وليس مستثمرين أو مؤسسات مالية في مقابل الحصول على نسبة فائدة تكون أقل مقارنة بالقروض الاستهلاكية التي توفرها المؤسسات المالية التقليدية.

3_خدمات الدفع الإل كتروني: وهي الخدمات التي توفرها بعض الشركات عن طريق المواقع الإلكترونية أو تطبيقات الهاتف المحمول للقيام بعمليات الشراء من المتاجر الالكترونية، دون الحاجة للتنقل

[1] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي...الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص66.

أو الإفصاح عن المعلومات البنكية للمستهلك . وتعتبر شركة" PayPal" إحدى أكبر الشركات التي توفر خدمات الدفع الإلكتروني ونموذجا ناجحا للشركات التي تعمل في التكنولوجيا المالية بحيث تقدر القيمة السوقية لهذه الشركة ب 49 مليار دولار، في حين يقدر رقم معاملاتها السنوي ب 10.5 مليار دولار مع أرباح صافية تتجاوز 1 مليار دولار.

4_تطبيقات المعاملات المالية : تقوم الكثير من الشركات الناشئة بابتكار تطبيقات على الهواتف المحمولة تمكن الأفراد من التحكم و إدارة معاملاتهم البنكية، من خلال مراقبة حجم الإنفاق وحجم مداخيلهم، بالإضافة للتطبيقات التي تقوم بتوفير حلول خاصة بالمستثمرين كتوفير المعلومات المالية وتقديم الاستشارات و إدارة المحافظ المالية.

رابعا–الشراكة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك : يمثل النمو السريع في التكنولوجيا المالية تحديا للبنوك أو فرصة لهم وذلك يعتمد على إستراتيجية الشركة الناشئة و إستراتيجية البنك، حيث تسعى البنوك إلى إيجاد طرق لإعادة ابتكار وتجديد خدم ات القطاع المصرفي كإدخال الأتمتة الذكية للعمليات المصرفية ، وهذا ما يسرع عمل المصارف من حيث تأدية الأعمال المتكررة التي يمكنها اعتمادها كالعملات الرمزية والعمليات المصرفية عبر الهاتف والطرق الإستراتيجية التي ستحدد شكل التعاملات المصرفية والدفع في المستقبل من خلال الذكاء الاصطناعي ونظم سير العمل الذكية.

في حين تسعى الشركات الناشئة إلى إيجاد حلول مبتكرة في مجال عمليات التمويل والإقراض ومختلف الخدمات المالية والمصرفية حتى تجذب العدد الأكبر من عملاء البنوك.

يمكن لشركات التكنولوجيا المالية أن تساعد البنوك عن طريق إيجاد شراكة بينهما وهو ما يمثل نسبة 78% وخاصة في مجال المدفوعات والتجارة الالكترونية، ومن بين أهم المنافع أو المزايا للطرفين من وراء هذه الشراكة هو تحقيق مداخيل و إيجاد تطبيقات جديدة والتخفيض من التكاليف وخلق نماذج أعمال جديدة خاصة مع ظهور بنوك التكنولوجيا المالية ، وكان من بين أهم مزايا هذا التعاون هو الوصول إلى التمويل بشكل أفضل، كما يبقى للبنوك عالقة قوية مع العملاء لوجود ثقة أكبر.[1]

[1] مليكة بن علقمة، يوسف سائحي ، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مرجع سبق ذكره، ص96.

خلاصة الفصل الثاني:

التكنولوجيا المالية ثورة مالية اجتاحت الساحة الاقتصادية ، من خلال تقديم تشكيلة مميزة من الخدمات والحلول المبتكرة فيما يخص الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات التقليدية التي تتميز بالسرعة والكفاءة التكنولوجية.

التكنولوجيا المالية أضفت هيكلة جديدة للتمويل المالي من خلال الشركات الناشئة في سياقه والتي حققت نجاحا على رغم التحديا ت التي تواجهها كونها المنافس لأضخم وأقدم مؤسسات الاقتصاد، والمخاطر تنظيمية ومخاطر الانترنت، لذلك وجب التعاون بين المؤسسات التقليدية وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم خدمات مالية ذات جودة تجمع بين الحماية القانونية والتنظيم المحكم كما يتطلب الأمر بيئة مخصصة.

الفصل الثالث

تجارب دولية لتحسين الشمول المالي.

تمهيد:

لعبت التكنولوجيا المالية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتجية ، وبينت التجربة الدولية ذلك على النطاق العالمي، وعلى هذا الصعيد يشهد قطاع التكنولوجيا المالية في الدول العربية تطورا مستمرا من حيث انتشار شركات التكنولوجيا المالية وفي مساعيها إلى تنويع مصادر تمويل اقتصادياتها وزيادة الشمول المالي للعديد من القطاعات والمؤسس ات غير المشمولة خاصة الصغيرة والمتوسطة.

وتعتبر التجربة الصينية والإماراتية من أكبر التجارب ، من خلال الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي، فالصين أحدثت ثورة في القطاع المالي واحتل ت الصادرات في مختلف القطاعات ، وشهدت الإمارات العربية المتحدة انتشار كثيف لشركات التكنولوجيا المالية وتمويلها للتكنولوجيا المالية ، لهدف واحد وهو تحسين الشمول المالي.

لتحليل مدى تعميم الخدمات المالية في المنطقة العربية ومقارنتها بالمستوى العالمي قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول:واقع الشمول المالي عالميا وعربيا.

المبحث الثاني:واقع التكنولوجيا المالية عالميا وعربيا.

المبحث الثالث:تجربة الصين والإمارات العربية المتحدة.

المبحث الأول:واقع الشمول المالي عالميا وعربيا.

في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتم ام عالمياً بمفهوم الشمول المالي، والدول العربية كغيرها من الدول، تبذل جهوداً لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

المطلب الأول:الشمول المالي في العالم.

سنتطرق في هذا المطلب إلى التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي بالإضافة إلى حقائق وأرقام للشمول المالي في العالم.

أولا–التقدم المحقق على صعيد الشمول المالي : لعبت الخدمات المصرفية دورا مهما في توسيع نطاق الشمول المالي بين فئات السكان ذوي الدخول المنخفضة في بلدان مثل كينيا والفلبين وتنزانيا، وزادت البرازيل من إمكانيات الوصول إلى الخدمات المالية لأناس يعيشون في المناطق النائية من خلال تعزيز أنشطة المراسلة المصرفية التي تستند على المبتكرات التقنية، أي الخدمات المالية التي تقدمها نيابة عن البنوك متاجر التجزئة ومحطات البنزين ووكلاء على درجات نارية وقوارب في نهر الأمازون . حيث انخفضت تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها في البلدان الفقيرة لاسيما تلك التي توجد بها مناطق نائية قليلة السكان، وبالتالي تستفيد من إتاحة الخدمات المالية خارج فروع البنوك.

حققت الكثير من البلدان تقدما في توسيع استخدام الحسابات المصرفية بين الفقراء والنساء والشباب وسكان الريف حتى بدون استخدام الوسائل التقنية المتطورة، وثبت فعالية بعض السياسات بدرجة كبيرة مثل إلزام البنوك بعرض حسابات معفية من الرسوم، والإعفاء من متطلبات التوثيق المتعدد واستخدام المدفوعات الإكترونية في إيداع المساعدات الحكومية في حسابات مصرفية. [1]

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مرجع سبق ذكره، ص116.

ثانيا–حقائق و أر قام الشمول المالي : منذ عام 2010، تعهد أكثر من 55 بلدا بتحقيق الشمول المالي، وقام أكثر من 30 بلدا بإطلاق أو إعداد إستراتيجية وطنية بهذا الشأن . و تشير أبحاث البنك الدولي إلى أنه عندما تضع البلدان إستراتيجية وطنية للشمول المالي ، فإنها تزيد من سرعة الإصلاحات و تأثيرها.

ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد تعتبر المؤشر الرئيسي للشمول المالي، وهي تعكس قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الأفراد على الإدخار، وبالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الر سمية مثل البنوك ومكاتب البريد، حسب النطاق الجغرافي لسنوات2011،2014،2017 فهي تظهر في الجدول الموالي:[1]

الجدول 1 : النسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي(2011–2014–2017).

	العالم	العالم العربي	شرق آسيا و المحيط الهادي	أوروبا و وسط آسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	أمريكا الشمالية	أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي	الدخل المرتفع: OECD	الدخل المنخفض	الدخل المتوسط	الدول النامية
2011	51%	%22	%60	%69	%23	%89	%39	%90	%13	%43	%42
2014	%61	%29	%72	%78	%29	%94	%52	%94	%17	%57	%54
2017	67%	%37	%73	%81	%33	%94	%54	%95	%24	%64	%61

المصدر بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر،مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد:13/العدد:03 ،2019، ص05.

عالميا يمتلك 69% من البالغين –أي ما يعادل 3.8 مليار شخص– حاليا حسابات في البنوك أو لدى شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وهي خطوة بالغة الأهمية في الإفلات من

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر** ،مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد:13/العدد:03 ،2019، ص 05.

براثن الفقر. وارتفعت هذه النسبة من 62% في عام 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51 % في عام 2011. وفي الفترة بين عامي 2014 و 2017، حصل 515 مليون بالغ على حسابات مصرفية، وقام 1.2 مليار بالغ بذلك منذ عام 2011 وفقا لقاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي . رغم ارتفاع ملكية الحسابات في بعض البلدان، فإن التقدم في هذا الشأن كان أبطأ في بلدان أخرى، حيث يعوقه في الغالب التباين الكبير بين الرجال والنساء وبين الأغنياء والفقراء، و لم يطرأ أي تغيير في الفجوة بين الجنسين في البلدان النامية منذ عام 2011، حيث لاتزال قائمة بواقع 9 نقاط مئوية.

هناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والإنترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين عامي 2014 و2017 أسهم ذلك في ارتفاع نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقميا أو تلقيها من 67 % إلى 76 % عالميا وفي البلدان النامية من 57% إلى 70%.

مازال هناك 1.7 مليار بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية، لكن ثلثيهم يمتلكون هواتف محمولة يمكن أن تساعدهم في الحصول على الخدمات المالية، ويرى التقرير أن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تستفيد من المعاملات النقدية الحالية لإدخال الناس في النظام المالي، من خلال صرف الأجور الحكومية المعاشات و الإعانات الإجتماعية مباشرة في الحسابات.[1]

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 06.

الشكل 2 : التمثيل البياني لـلنسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية حسب النطاق الجغرافي(2011-2014-2017)

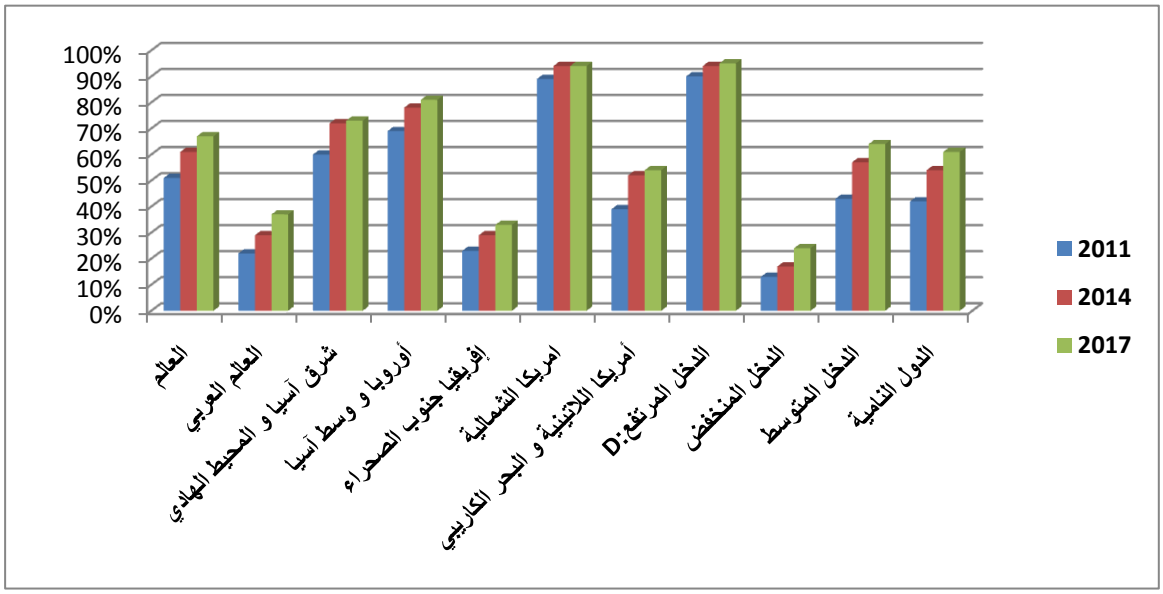

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على بيانات الجدول رقم01

أظهرت العديد من الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، والتي تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل:[1]

ففي كينيا :حققت إتاحة الحصول على هذه الخدمات منافع كبيرة لاسيما للنساء . فقد مكن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 185 ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر بواقع 22%.

في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى :ارتفعت نسبة ملكية الحسابات بين البالغين من 58% في عام 2014 إلى 65 % في عام 2017. وساعدت أنظمة الدفع الحكومية الرقمية للأجور والمعاشات والإعانات ا لإجتماعية في دفع تلك الزيادة . ومن بين مالكي الحسابات، قام 17 % بفتح أول حسابات لهم لتلقي المدفوعات الحكومية . وارتفعت نسبة البالغين الذين يقومون بإرسال أو تلقي

[1] نيفين حسين، **الشمول المالي و ثورة التكولوجيا المالية**، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2018،ص04

مدفوعات رقمية لتصل إلى 60%. ومن خلال صرف جميع مدفوعات المعاشات العامة رقميًا، يمكن تقليص عدد البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية بما يصل إلى 20 مليونًا[1].

في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي : يمكن تحقيق نمو سريع في استخدام التكنولوجيا المالية من خلال توسيع سبل الحصول على التكنولوجيا الرقمية، 55% من البالغين يمتلكون هواتف محمولة ويمكنهم الإتصال بالإنترنت، وهي نسبة تزيد عن المتوسط في العالم النامي. ويقوم نحو 20 % من البالغين الذين لديهم حسابات باستخدام الهاتف المحمول أو الإنترنت لإجراء معاملات من خلال الحسابات في الأرجنتين والبرازيل وكوستاريكا[2].

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصة بين النساء. ووفقًا لإحصاءات 2017، يمتلك 52 % من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35 % من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنة بالمناطق الأخرى . ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبيًا مجالا لتوسيع نطاق الشمول المالي : من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابا ت مصرفية، يمتلك 86 %من الرجال و 75 % من النساء هواتف محمولة . ويقوم حوالي 20 مليونًا من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقدًا أو من خلال خدمة الشباك[3].

المطلب الثاني:الشمول المالي في الدول العربية.

اهتمت الدول العربية كغيرها من دول العالم بالشمول المالي وتبنت استراتيجيات تحسينه، لكن جهودها تبقى ضعيف على العموم مقارنة بالمستويات العالمية.

أولا–مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي : لا تزال المنطقة العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث 37% فقط من السكان في المنطقة يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية في عام 2017، وهي أقل من المعدل العالمي 67% وأقل من معدل

[1] مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] نيفين حسين، **الشمول المالي و ثورة التكولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره ،ص05

[3] المرجع السابق.

الدول النامية 61% وكذا معدل الدول ذات الدخل المتوسط 64% كما تشير أرقام مؤشر الشمول المالي لعام 2017 إلى أن المنطقة العربية، تسجل أعلى نسبة من البالغين المستبعدين من الخدمات المالية، حيث إن 66% من البالغين ليس لديهم حساب مصرفي.

بحسب صندوق النقد العربي، إن الدول العربية باستثناء دول الخليج ، هي الأكثر حرمانا م ن الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العام، حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في المتوسط العربي 21%- 29% عام 2016، وامتلك نحو 30 % فقط من السكان البالغين معرفة مالية مناسبة، وهذه النسبة أقل من المتوسط العالمي البالغ 34%، في حين تصل الفجوة في نسب الوعي الما لي بين الرجال والنساء 5% في العا لم، ترتفع إلى 8%على مستوى الدول العربية .[1] بغرض التعرف على واقع الشمول المالي في العا لم العربي سنتناول تحليلاً لأهم مؤشرات الشمول المالي من خلال ما يلي:

1-مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية : بالنسبة لنسب البالغين الذين يملكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البنوك ومكاتب البريد في بلدان العا لم العربي لسنوات 2011،2014 و2017 فهي تظهر في الشكل الموالي :

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص05.

الشكل 3: التمثيل البياني للنسبة المئوية من البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية في دول العالم العربي(2011-2014-2017).

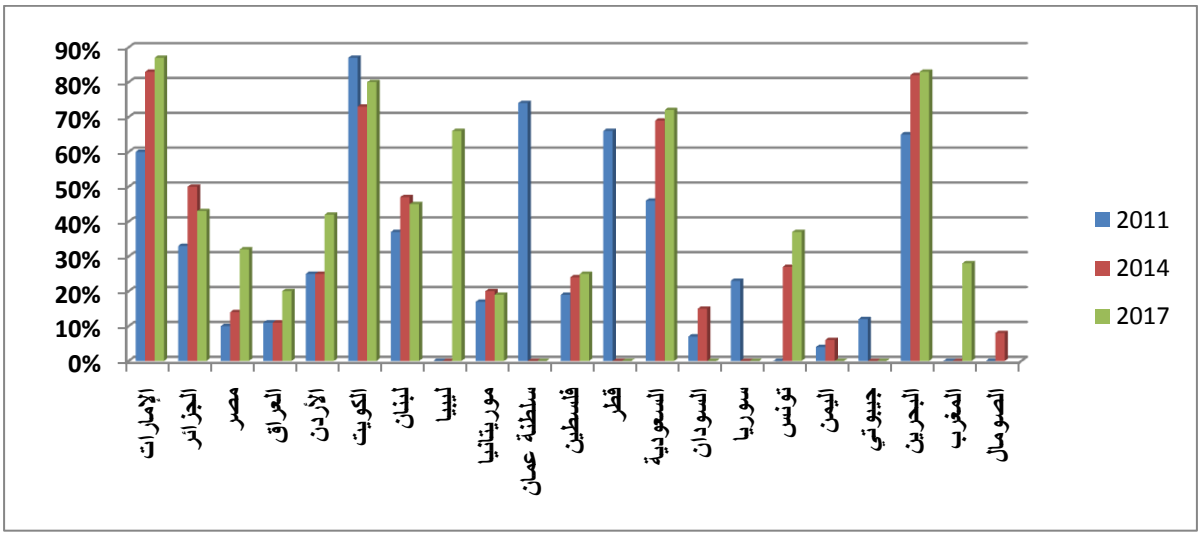

المصدر: بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر،مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد:13/العدد:03 ،2019،ص06.

يظهر الشكل(3) نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية خلال سنوات(2011،2014،2017). ويظهر بوضوح التفاوت الكبير بين الدول العربية فدول مجلس التعاون الخليجي تحتل الريادة من حيث ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، إذ وعلى سبيل المثال في عام 2017 حققت الإمارات، الكويت، السعودية والبحرين أعلى النسب بواقع 87%، 80%،72% ،83% على التوالي وهل نسب مرتفعة جدا إذا ما تم مقارنتها بباقي الدول.

نلاحظ تذيل الترتيب خلال 2017 من طرف اليمن 6% (عام2014)، الصومال 8% (عام2014)، موريطانيا 19%، السودان 15%(2014) في حين حققت بعض الدول مستوى متوسط في ما يخص امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية، على سبيل المثال لبنان 45% ، تونس 37%، الأردن42% والجزائر43%.[1]

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص06.

2- مؤشر الادخار في العالم العربي : بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي نستعرض من خلال الشكل التالي نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية:

الشكل4:نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية خلال الأعوام 2017،2014،2011

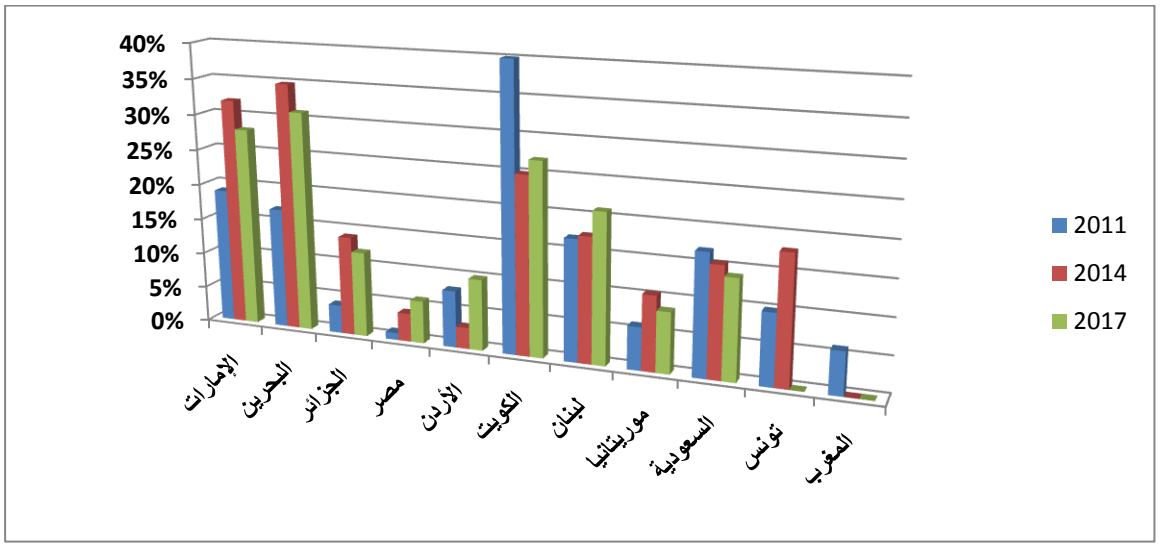

المصدر: يسر برنية وآخرون، الشمول المالي في الدول العربية-الجهود والسياسات و التجارب- مجلس محافظي المصارف المركزية و مؤسسات النقد العربية،2019،ص18.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن نسبة الأفراد المدخرين عرفت تفاوتاً بين الدول العربية، حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2017 بالبحرين والإمارات، أما أقل نسبة فقد كانت في كل من مصر والمغرب 6 %، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود التوعوية لتغيير السلوك الادخاري لدى الفرد في العالم العرب.[1]

3- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية : يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الا ئتمانية، ونوضح من خلال الشكلين المواليين سلوك الاقتراض في المنطقة العربية ونسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي.

[1] فلاق صليحة و آخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد07/العدد04، ديسمبر2019، ص.07.

الشكل 5: نسبة البالغين في الدول العربية الذين اقترضوا من مؤسسة مالية رسمي ة (2011-2014-2017)

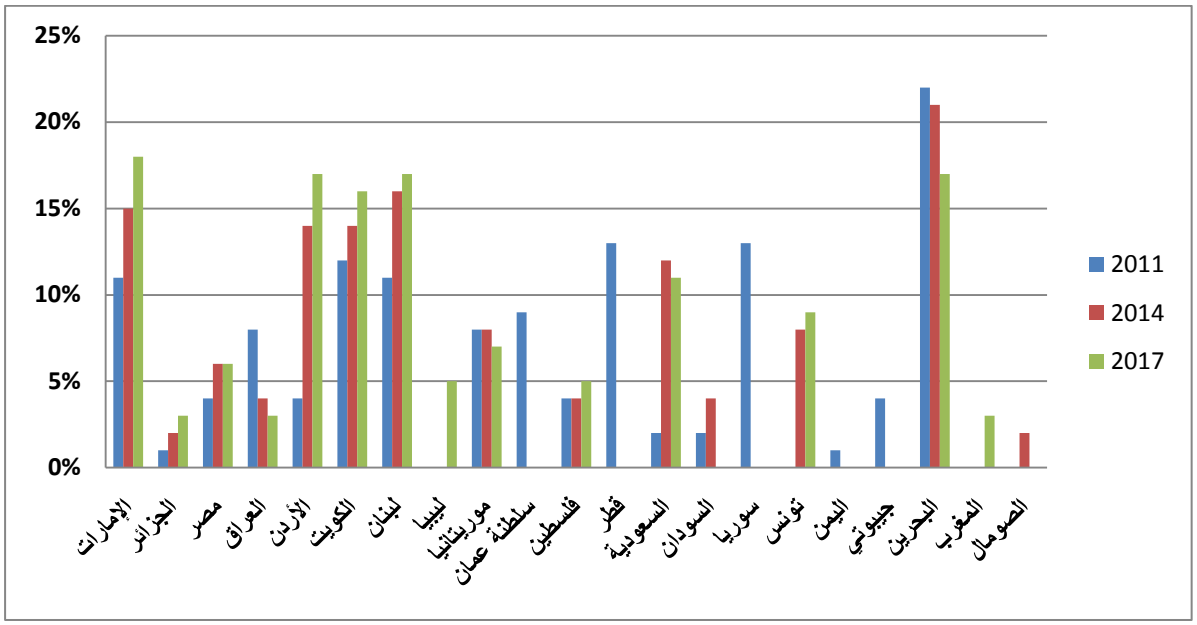

المصدر: بن موسى محمد، قمان عمر، واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر،مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد:13/العدد:03 ،2019،ص08.

يظهر الش كل(5) نسبة المقترضين من مؤسسة مالية رسمية خلال سنوات (2011،2014،2017).و الواضح أن الإقتراض من مؤسسسة مالية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام، خاصة في الجزائر، مصر،ا لأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين، تونس و المغرب، و في الدول العربية الأقل نموا مثل موريتانيا، ال سودان، اليمن، جيبوتي و الصومال، فيما هو مرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي الست (الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، البحرين).[1]

ثانيا-تصنيف دول العالم العربي حسب مؤشرات الشمول المالي: يمكن تصنيف دول العا لم العربي إلى ثلاث فئات متجانسة تقريبا (مع ملاحظة أن هذا التصنيف يتغير تزامنا مع كل صدور مؤشر محدث):[2]

[1] بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011-2017) مع التركيز على الجزائر**، مرجع سبق ذكره ، ص07.

[2] مرجع سابق ، ص11.

الفئة الأولى (دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة): دول مجلس التعاون الخليجي الست(الإمارات، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية، البحرين) وهي دول ذات معدلات شمول مالي مرتفعة، حيث تفوق نسبة ملكية الحسابات في هذه الدول المعدل العالمي البالغ 67 % ،إذ بلغت على التوالي لعام 2017: 87% ،80%، 49% (عام2014)، 66% (عام2014)، 72%، 83%.

الفئة الثانية (دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة): تشمل كل من (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، فلسطين ، تونس والمغرب)، وهي دول ذات معدلات شمول مالي متوسطة تتراوح بين 24%-62%، حيث بلغت على التوالي لعام 2017 :43%، 32%، 42%، 45%، 66%، 25%،37% ،28%.

الفئة الثالثة (دول ذات معدلات شمول مالي منخفضة): تشمل كل من العراق، موريتانيا، السودان، اليمن، جيبوتي والصومال، وهي دول ذات معدلات شمول مالي أقل من 24%، حيث بلغت على التوالي لعام 2017: 20%، 19%، 15% (عام2014)، 6% (عام 2014)،12%عام(2011)،8% (عام2014).

المبحث الثاني: واقع التكنولوجيا المالية عالميا وعربيا

غزت الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مختلف أسواق العالم وصولا إلى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط (الوطن العربي) وحسب الإحصائيات فقد سجلت الاستثمارات في هذه المنطقة ارتدادا إيجابيا على الرغم أن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية لا يزال في طور الإنجاز في الدول العربية.

المطلب الأول: واقع التكنولوجيا المالية عالميا.

من خلال المطلب سنتطرق إلى حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية بالإضافة إلى الدول الأكثر استخداما لها وتجارب بعض البلدان في التكنولوجيا المالية.

أولا–حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية : يمثل الشكل الآتي حجم الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية خلال الفترة ما بين سنة 2015 إلى غاية الربع الأول من سنة 2019.

الشكل 6: **الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية (الصفقات) بين 2015و2019**

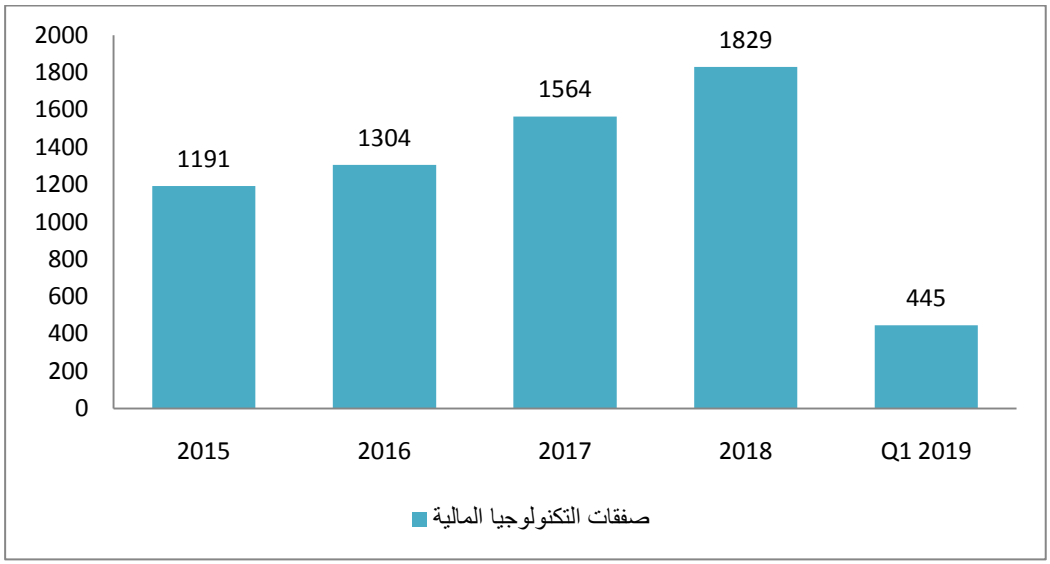

المصدر: مارمور، تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية، يونيو2019، ص10.

الشكل 7: الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية التمويل (مليار دولار أمريكي) بين عامي 2015و2019

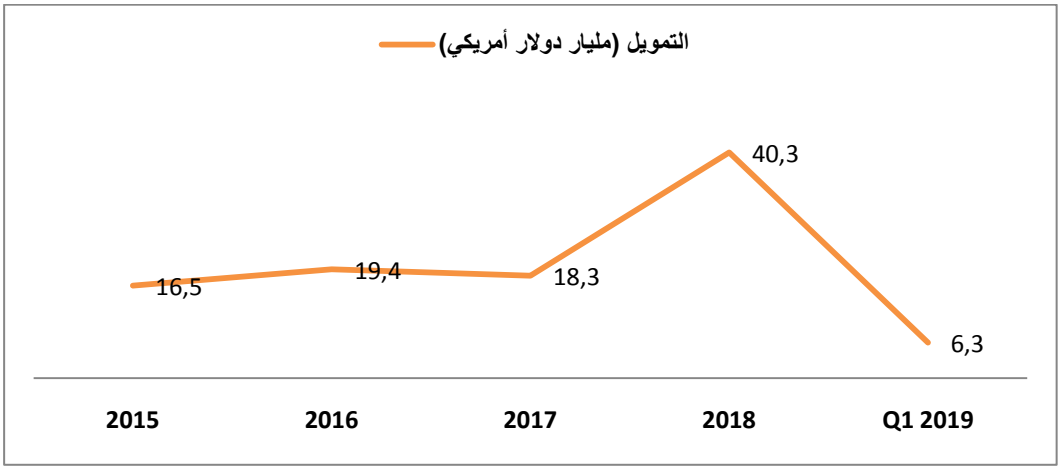

المصدر: مارمور، تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية، يونيو2019، ص10.

حيث بلغ حجم الصفقات العالمية التي تتضمن الأموال المستثمرة من قبل الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية للربع الأول من سنة 2019 حوالي 63 مليار دولار مسجلة انخفاض وانهيار كبير مقارنة بنسبة 2018 أين سجلت 403 مليار دولار. في حين أن عدد الصفقات سجلت ارتفاعا مستمرا من سنة 2015 إلى غاية سنة 2018 من 1191، 1304، 1564،1824 على التوالي ثم لتتحقق سنة 2019 إلى 2145 صفقة، كما نلاحظ أن مبالغ الصفقات سجل تذبذبا مما يمكن ارجاعه إلى تراجع سعر الصفقة حيث يرتفع من سنة 2015 إلى سنة 2016 ب 16,5 ، 4,19 مليار دولار ثم ينخفض إلى 4,18 مليار دولار سنة 2017 ثم يرتفع سعر الصفقات سنة 2018 إلى 3،40 مليار دولار، ويعود ذلك لطبيعة السلوك الإقتصادي الذي تأخذه الأعمال الجيدة حيث تواجه ترحيبا ثم تخوفا فترتفع ثم تنخفض حتى تستقر حسب طبيعة نتائج هذه الأعمال .(التحليل من طرف الطالبة)

الشكل 8 : إجمالي الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية المدعومة برأ س المال المغامر–حجم الاستثمار–بين عامي 2013و2018

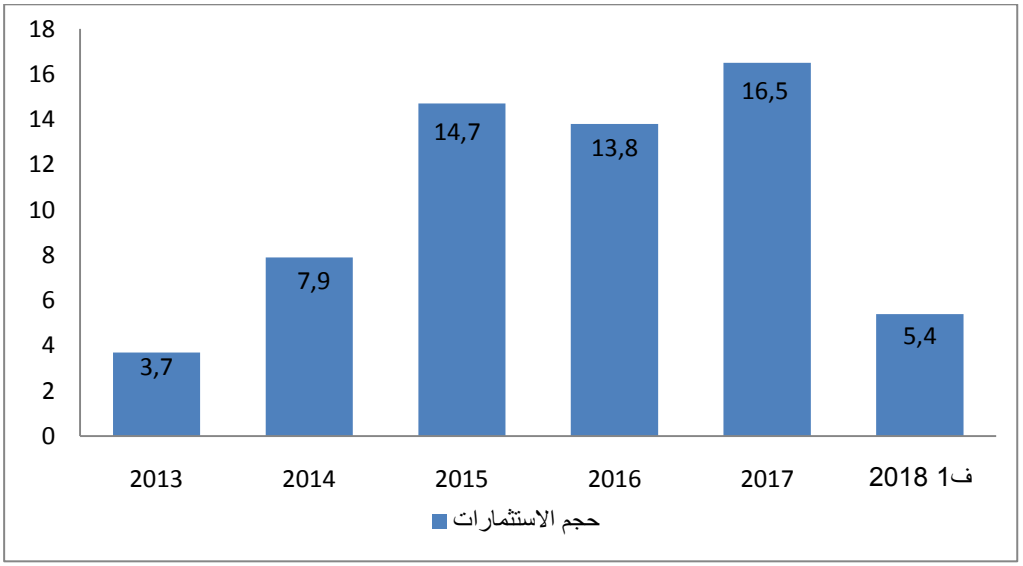

المصدر: سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد:11/العدد:03، السنة 2019، ص733.

الشكل 9 : إجمالي الاستثمار العالمي في شركات التكنولوجيا المالية المدعومة برأ س المال المغامر–عدد الصفقات–بين عامي 2013 و2018

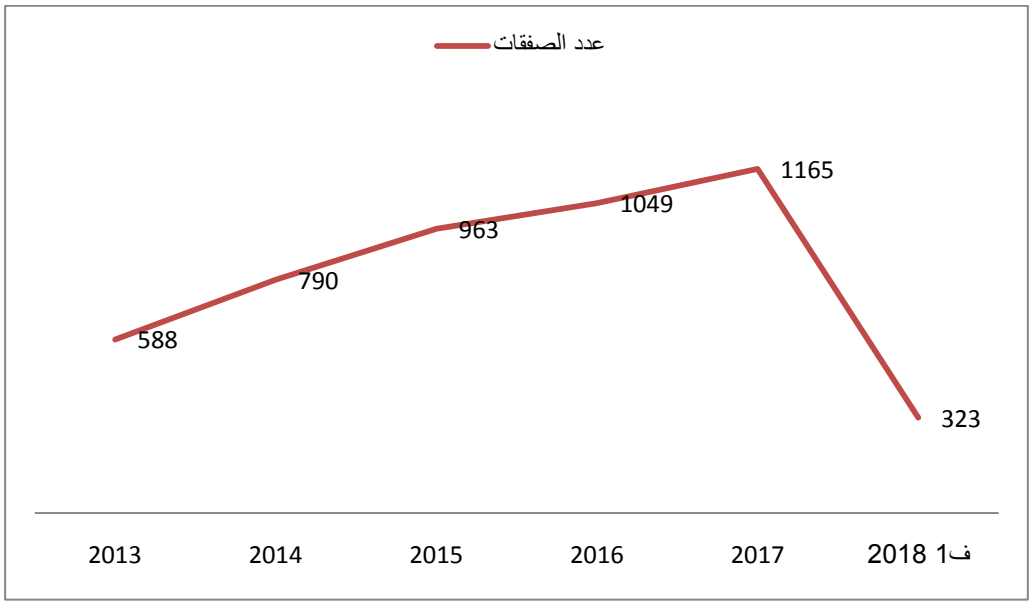

المصدر: سعيدة حرفوش، التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي، مجلة آفاق علمية، المجلد:11/العدد:03، السنة 2019، ص733.

يمثل الشكلين رقم (8)، (9) حجم الاستثمارات العالمية لشركات التكنولوجيا المالية المدعومة برأس المال المغامر وعدد صفقاتها خلال الفترة ما بين 2013-2018 ويلاحظ من خلال الشكلين أن حجم الاستثمارات العالمية في تزايد مستمر منذ سنة 2013 حيث ارتفعت عدد الصفقات من 588 صفقة بقيمة 7،3 مليار دولار إلى 1165 صفقة بقيمة 5،16 مليار دولار سنة 2017 في حين أن حجم الصفقات عرف انخفاضا خلال سنة 2016، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2017، حيث قدر متوسط الثلاثي لسنة 2017 ب 1،4 مليار دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات للثلاثي الأول لسنة 2017 ب1،4 مليار دولار في حين بلغ حجم الاستثمارات للثلاثي الأول سنة 2018 ب4،5 مليار دولار وهذا ما يؤكد حجم الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية تعرف نموا كبيرا.[1]

ثانيا–الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية : من الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية نجد الصين تستخدمها بنسبة 69% الهند بنسبة52% وتحل ثالثا المملكة المتحدة بنسبة 42%

[1] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص731.

وهي من أكثر الدول المتقدمة اقتصاديا، ثم 40% البرازيل و 37% لكل من أستراليا وإسبانيا ومن بعدهم المكسيك بنسبة 36% وللتوضيح أكثر نضع الشكل الموالي[1]:

الشكل 10 : الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية2017.

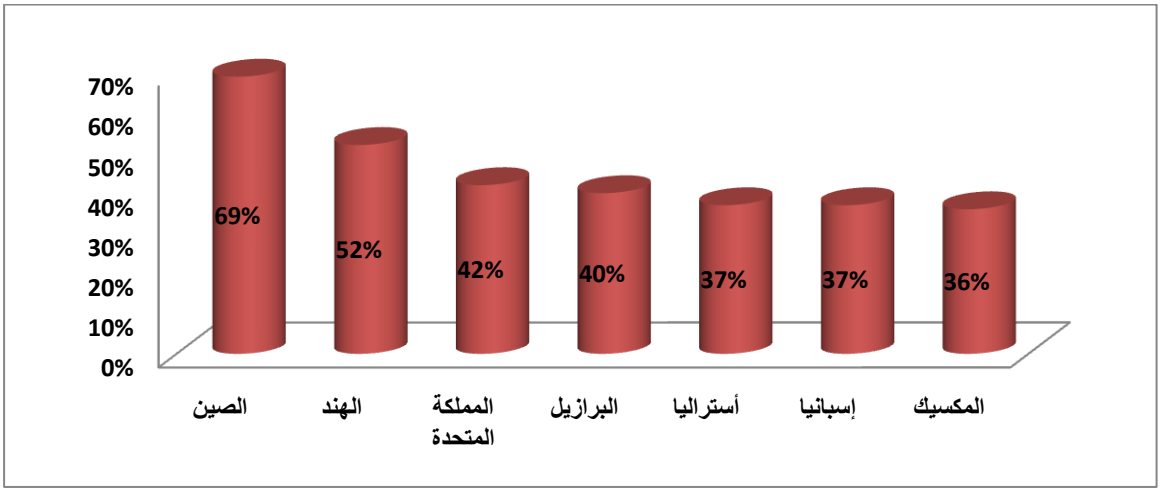

المصدر: حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية، مجلةالاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:08/العدد:01، السنة2019،ص403.

ثالثا–أعلى خمس أسواق تبنيا للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها : في تقرير أعدته شركة E&Y* سنة 2017 أبرزت فيه مقارنة لأعلى خمس أواق في العالم متبنية للتكنولوجيا المالية من قطاعاتها، حيث جاء في هذا التقرير احتلال الو .م.أ المرتبة الرابعة عالميا في كل من قطاعات التخطيط المالي، الادخار والاستثمار، الاقتراض بنسب 13% 17% 15% على الترتيب في حين لم يبرز التقرير نسبة تبني للتكنولوجيا المالية في كل من قطاع تحويل الأموال والمدفوعات وكذا التأمين وبالتالي هي تعتبر الأقل قيمة مقارنة بالدول التي ذكرها التقرير في هذا المجال ويوضحها الجدول الموالي:[2]

[1] حمدي زينب، أو قاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص403.

* E&Y اختصار ل إرنست ويونغ إحدى أكبر الشركات المهنية في العالم تعتبر أكبر سابع شركة في الو .م.أ تأسست سنة 1989 وهي شركة خدمات مهنية ولها عدة فروع مقرها لندن.

[2] لزهاري زواويد، حجاج **نفسية التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي.. الواقع والآفاق**، مرجع سبق ذكره، ص70.

الجدول 2 : أعلى خمس أسواق تبنيا للتكنولوجيا المالية حسب قطاعاتها

الترتيب	تحويل الأموال والمدفوعات	التخطيط المالي	الادخار والاستثمار	الإقتراض	التأمين
1	الصين83%	الصين22%	الصين58%	الصين46%	الهند17%
2	الهند72%	البرازيل21%	الهند38%	الهند20%	بريطانيا43%
3	البرازيل60%	الهند20%	البرازيل29%	البرازيل15%	الصين38%
4	أستراليا59%	و.م.أ27%	و.م.أ27%	و.م.أ13%	جنوب إفريقيا60%
5	بريطانيا57%	هونغ كونغ13%	هونغ كونغ25%	ألمانيا12%	ألمانيا31%

المصدر: لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي..الواقع والآفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018، ص70.

المطلب الثاني: واقع التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

أصبحت الدول العربية تحاول مواكبة التطور السريع للتكنولوجيا المالية ، لذلك شهدت شركات التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الدول العربية.

أولا–تطور حجم استثمار ات التكنولوجيا المالية في الدول العربية: حققت شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية استثمارات تفوق 100 مليون دولار في سنة 2018 بين صفقات معلنة وصفقات غير معلنة وصفات استحواذ، وكان مصدر التمويل الرئيسي صناديق استثمار مخاطر عالمية ومسرعات أعمال وبنوك وكانت هذه الشركات تهدف إلى تجميع تمويل بقيمة 50 مليون دولار في عام 2017 وسجلت زيادة ب270% عن 18 مليون في سنة 2016 وتصاعد عدد الصفقات من 5 صفقات في 2013 إلى 10 صفقات في 2016، وبلغت قيمة إجمالي الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية منذ عام 2015 إلى غاية 2019 نحو 237 مليون دولار عبر 181 صفقة[1].كما يبرزها الشكلين الموالين:

الشكل 11: تطور حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية بين عامي2015 و2019(التمويل).

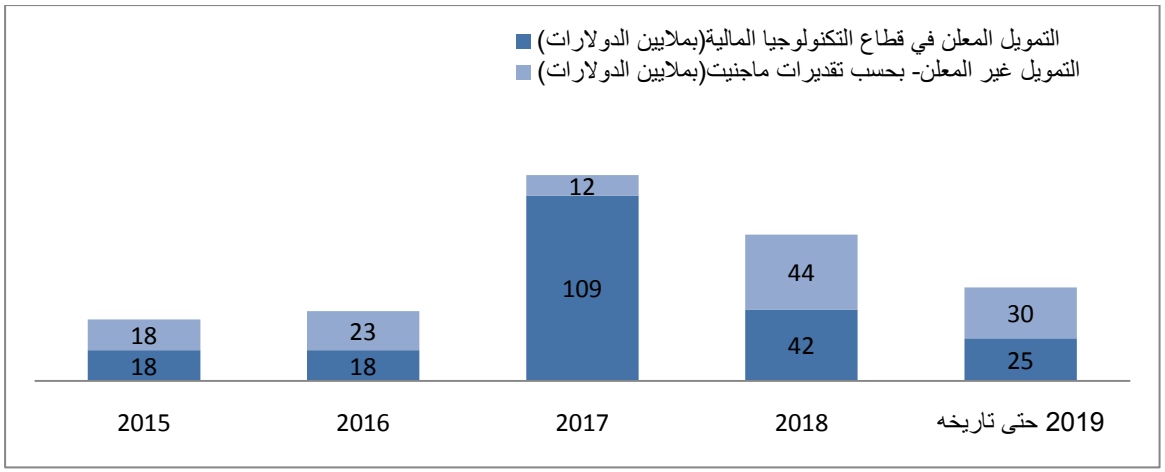

المصدر: ذهيبة لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الو.م.أ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:05/العدد:01،2020، ص100

[1] ذهيبة لطرش، سمية حراق ، **واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الو .م.أ،** مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:05/العدد:01، 2020، ص99.

الشكل 12 :تطور حجم الاستثمار في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية بين عامي2015 و2019 (الصفقات).

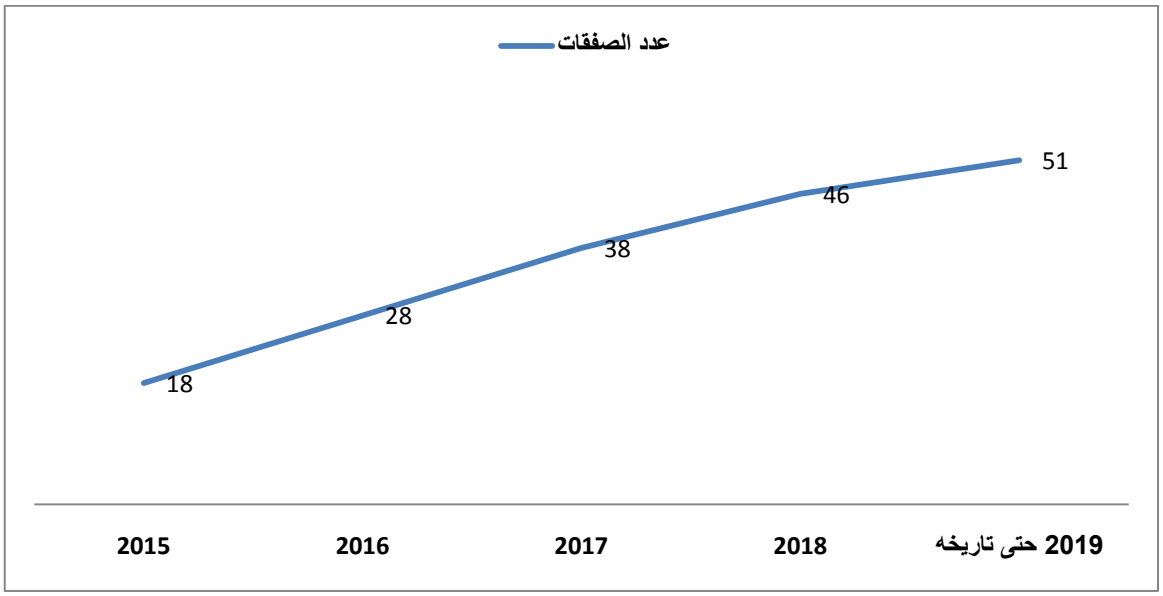

المصدر: المصدر: ذهيبة لطرش، سمية حراق، واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الو.م.أ، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد:05/العدد:01، ص100

ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية من 18 مليون دولار سنة 2015 وتجاوزت 122 مليون دولار سنة 2017، غير أنها تراجعت حوالي 44 مليون دولار في سنة 2018 وقد بلغت نسبة تمويل مشاريع التكنولوجيا المالية حوالي 7% من إجمالي تمويل المشاريع الناشئة في الدول العربية خلال سنة 2015 و2019، وبالرغم من أن الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في الدول العربية لا تشكل إلا 1% من إجمالي الاستثمارات العالمية، إلا أنها تسجل معدل نمو قارب 3% سنويا، وشهد عدد شركات التكنولوجيا المالية الناشئة تطورا منذ سنة 2016 حيث ارتفع 310 شركة سنة 2018 ومن المتوقع إلى أن يصل إلى 396 شركة خلال 2020 و465 شركة بحلول 2022، كما أن من المتوقع أن تقفز الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية من 287 دولار خلال عام 2019 إلى 2،287 مليار دولار بحلول عام 2022.[1]

[1] ذهيبة لطرش، سمية حراق ، **واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأ همیتها في تعزيز الشمول المالي في الو .م.أ**، مرجع سبق ذكره، ص100.

ثانيا– التوزيع الجغرافي لشركات التكنولوجيا المالية : تتمركز أغلب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في دول المشرق العربي لا سيما في الإمارات العربية المتحدة التي تستحوذ على 46% من شركات التكنولوجيا المالية إذ تعد وجهة مفصلة للعمليات التكنولوجية نظرا لارتفاع درجة الاتصال بين البيانات لديها، ما يحملها بيئة خصبة للشركات الناشئة في هذا المجال تليها مصر ب 17 شركة وبذلك تسيطر الإمارات العربية ومصر على أكثر من 63% من إجمالي عدد شركات التكنولوجيا المالية في النصف الأول من سنة 2019 ولبنان وشركات الأردن 7 شركات والسرعودية 6 شركات في حين سجل أكبر عدد لإنشاء هذه الشركات في المغرب في دول المغرب العربي، ومن المتوقع أن يزداد عدد الشركات بشكل كبير في السنوات القادمة بسبب التطورات التي تشهدها الدول العربية من حيث تنظيم رقابة شركات التقنيات المالية وإجراءات الترخيص وتأسيس هذه الشركات، وقد سجلت تونس إمتلاكها بيئة الشركات الناشئة الأسرع نموا في النصف الأول منذ عام 2019 واستحوذت على خامس أكبر عدد من الصفقات بنسبة 8%من جميع الصفقات وبزيادة قدرها 4% مقارنة بالنصف الأول من عام 2018 بينما سجلت المملكة العربية السعودية زيادة بنسبة 3% في عدد الصفقات أي ما يصل إلى 11% من إجمالي الصفقات عدد الصفقات في المنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما يسجل ارتفاع مساهمة الإمارات العربية المتحدة في المجال التمويلي إذ تساهم شركات التكنولوجيا المالية التابعة لها بأكثر من 73% من إجمالي التمويل عن طريق ا لتكنولوجيا المالية في الدول العربية سنة 2018 تليها كل من البحرين ولبنان بنسبة 9%.[1]

ثالثا–دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية : تتمثل الحوافز التي تدفع الشركات والأفراد إلى استخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية:[2]

–انتشار الإقصاء المالي بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حد سواء في حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإن المفتاح الأساسي للتغلب على ذلك هو التكنولوجيا ومع التزايد استخدم التكنولوجيا في جميع جوانب ا لحياة،

[1] ذهيبة لطرش، سمية حراق ، **واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الو** .م.أ، مرجع سبق ذكره، ص100

[2] سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص739.

وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريبا خارج دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية.

– يمثل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8% من القروض الائتمانية التي تقدمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بنسبة 18% في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة حيث تشكل بين 80% و 90% من جميع المؤسسات المسجلة وتوفر 20% إلى 40% من جميع وظائف القطاع الخاص، كما أن منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية أثبتت شعبيتها في دول المنطقة.

– وبالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الإلكترونية في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع، ويرجع السبب جزئيا في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات خصم.

رابعا–التحديات التي تواجه التكنولوجيا المالية في الدول العربية (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا):هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية[1]:

–ضعف بنية الأعمال بوجه عام 2016 حيث لا تزال القيود على الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.

– ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي ارتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة على سبيل المثال قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار، كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لاتزال مركزة في الإمارات وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو، بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود.

[1] حمدي زينب، أو قاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص 412.

– عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان الآن فإن التقدم كان محددا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة في عدد قليل من البلدان (مصر والمغرب وتونس) ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر حماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين الخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الإحترازية بما يتلائم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.

– ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة ولكن جودة خدمة الانترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها منخفضا في عدة بلدان وخدمة الانترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة، والبلدان التي حققت أعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان حيث ارتقت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على سواء، وفي بعض البلدان الأخرى(السودان واليمن) تنخفض معدلات تغلغل كل من خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة ما من شأنه عدم إمكانية التواصل فيما بين نظم الدفع الإلكتروني بالأجهزة المعمولة ما يتسبب في تجزئة الأسواق، كما أن تكاليف استخدام الأجهزة المحمولة باهظة الثمن في بعض البلدان.

– الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا حيث قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومعجلات (مصر ولبنان والإمارات) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة أو إنشاء مختبرات تنظيمية (أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية)تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

المبحث الثالث: تجربة الصين و الإمارات العربية المتحدة.

تعتبر الصين والإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية والشمول المالي حيث تعتبر تجربتهما المبذولة في الشمول المالي من أهم التجارب العالمية و العربية من خلال السياسات والإصلاحات التي اتبعتاها.

المطلب الأول: تجربة الصين.

من الأسباب التي أدت إلى صدارة الصين عالميا في تحسين الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية الإصلاحات التي قامت بها في القطاع المالي والتدابير التنظيمية لتشجيع الشمول المالي.

أولا–الاقتصاد الصيني:في كثير من النواحي يشبه التحول الهيكلي الذي حدث في الصين تجارب التصنيع التي حدثت في أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي الولايات المتحدة في أوائل القرن العشرين وحتى في الإقتصاديات حديثة التصنيع في شرق آسيا خلال السبعينات والثمانينات. لكن مع ذلك ، لم يستغرق الأمر وقتا أطول في الصين – في بلد تعداد سكانه يقارب ربع سكان العالم – لاستكمال مسار التحول الهيكلي من إقتصاد قائم على الزراعة إلى إقتصاد يهيمن عليه قطاعي الصناعة والخدمات.[1]

الشكل 13 : نسبة التحضر في الصين1949–2008.

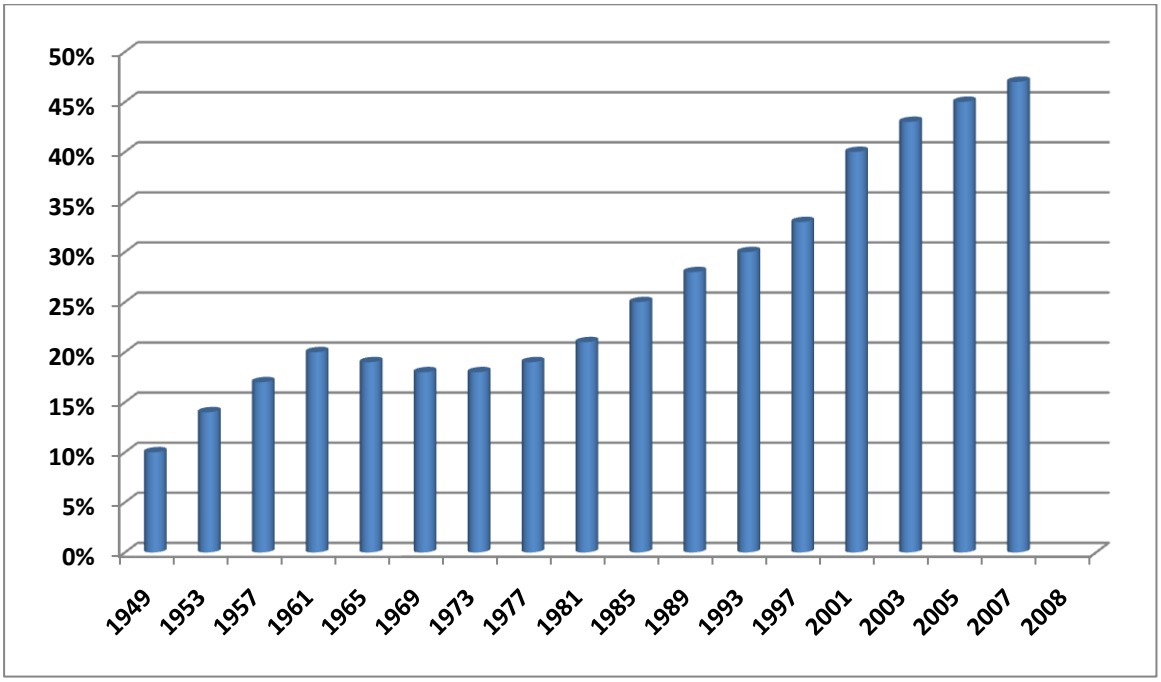

المصدر: أمين حواس، فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين، مجلة دراسات وأبحاث، العدد:27 جوان2017، ص 06.

[1] أمين حواس، **فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد:27 ،جوان2017، ص 06.

ثانيا–دعم جدول الأعمال الإصلاحي في الصين :مع تحول الصين من النمو عالي السرعة إلى النمو عالي الجودة بينما تهدف إلى السيطرة على الرفع المالي في قطاع الشركات، تولى أهمية أكثر من أي وقت مضى لضمان الكفاءة في توزيع الموارد بصرف النظر عن نوع ملكية الشركة (مملوكة للدولة أو خاصة أو أجنبية أو محلية) أو حجمها.

خلق مثل هذه البيئة من "الحياد التنافسي" ينطوي على تحديات كما أنه ظل موضع تركيز عدد من البلدان والمنظمات الدولية . وفي الآونة الأخيرة، وضعت السلطات الصينية مسألة الحياد التنافسي على رأس جدول أعمالها الإصلاحي . ولدعم جدول الأعمال، نظم صندوق النقد الدولي بالتعاون مع بنك الشعب الصيني في إبريل 2019 المؤتمر السابع رفيع المستوى حول "الانفتاح والحياد التنافسي"، لتقييم التطورات الحالية، ومناقشة خطط السلطات بشأن الإصلاح، واقتراح إصلاحات أخرى – بناء على التجارب الدولية. [1]

ثالثا–العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية : في الصين، كانت العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية هي سرعة نمو التجارة الإلكترونية، والزيادة السريعة في معدلات تغلغل الإنترنت والهواتف المحمولة، وعدم حصول عدد كبير من المستهلكين على خدمات كافية من المؤسسات المالية الرائدة، اقترنت بالدعم التنظيمي وسهولة الحصول على رأس المال . أما الأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية كافية (أو لا يملكون حسابات مصرفية) فقد أفادوا بشدة من منصات الإقراض بين النظراء وشركات التجارة الإلكترونية التي تستفيد من بيانات التجار المتاحة للمستخدمين . ووضعت قواعد تنظيمية احترازية وأطر لخصوصية البيانات في مواجهة التحديات التي ظهرت مؤخرا في قطاع المعاملات بين النظراء، وكذلك عمليات اختراق البيانات، ولكن القواعد التنظيمية لا تزال متراخية نسبيا . ووضعت الصين قوانين أشد بشأن الأمن المعلوماتي في أعقاب هجمة فيروس الفدية "واناكراي" العالمية التي أضرت ببعض العمليات المصرفية.[2]

---

[1] **التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي**،2019،ص21، يوم:2020/08/25،على الخط:
http://www. imf-annual-report-2019

[2] إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى، **التكنولوجيا المالية : إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى**، آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر2017، ص11.

رابعا–تأثير الصين على صناعة الخدمات المالية : في ديسمبر 2013، أعلن البنك المركزي الصيني أن جميع المؤسسات المالية الصينية وأنظمة المدفوعات منعت من التعامل مع العملة الافتراضية، وذكر إشعار من بنك الشعب الصيني أن الحظر فرض لأنه لا توجد "الدولة أو السلطة المركزية "بدعم من البيتكوين، وذكر بنك الشعب الصيني أنه "كان يخطط لزيادة جهوده للحد من استخدام العملة الإفتراضية لغسل الأموال"، وأبلغ الأفراد أنهم "لا يزالون أحرار في التجارة في البيتكوين ، ولكن يجب أن يكون على بينة من المخاطر التي تنطوي عليها "، وأوضح الإشعار بالتفصيل أن بنك الشعب الصيني " يعتزم إضفاء الصبغة الرسمية على تنظيم التبادلات التي تتعامل بالعملة الافتراضية ". وعلاوة على ذلك، أعلنت أكبر متاجر التجزئة على الإنترنت في الصين، في 9يناير 2014 أنها تحظر استخدام البيتكوين على منصات التسوق عبر الإنترنت، مما يجعل الاستخدام العملي البيتكوين حتى أكثر صعوبة في الصين، على الرغم من اهتمام المستثمرين الهائل في العملات الافتراضية داخل البلاد.[1]

خامسا–تجربة شركةAnt Financial (النملة المالية): في هذا الجزء نولي اهتماما لتسليط الضوء على تجارب شركة النملة المالية الناجحة في مجال التكنولوجيا المالية:[2]

–شعارها:

–تاريخ التأسيس: أكتوبر 2014.

– مكان التأسيس: الصين.

–الشركة المؤسسة: أليباي تستحوذ على 33% من أصول هذه الشركة، مع 3 شركات أخرى.

–**أساس عملها** : تقديم خدمات مالية تكنولوجية شاملة (المدفوعات، التأمين، خدمة إدارة الثروات، الائتمان و الإقراض).

[1] عمار ريم، عبد الرحمان رزق الله، **العملات الافتراضية : النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018، ص115.

[2] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مرجع سبق ذكره، ص21.

_2016:جمعت تمويل قدره 4.5 مليار دولار على شكل أسهم و بلغ عدد موظفيها 7000 موظف.

_تقييم الشركة الحالي: 60 مليار دولار.

_إمكانياتها التكنولوجية: وهي كما يلي:[1]

***تكنولوجيا البيانات الكبيرة** : يقوم الموقع بتقديم خدمات مصرفية من خلال نموذج "البيانات الكبيرة لإصدار القروض"، واستنادا إلى تحليل بيانات العملاء طالبي القرض، ومن خلال نموذج تحليل البيانات للقروض يمكن إصدار حكم شامل على المخاطر، و أطلق على تطبيق "1-2-3" أي تدوم الخدمة 3 دقائق للتطبيق وثانية واحدة للحساب و0 من التدخل اليدوي.

على مدى السنوات الأربع الماضية تم تقديم قروض بلغ مجموعها أكثر من 700مليار دولار يوان أعطيت لأكثر من 4ملايين مشاريع صغيرة ورجال أعمال.

***تقنية التعرف على الوجه** : تمتلك الشركة تقنية التعرف على الوجه القائم على البيومترية وتطبيقه على الإنترنت من أجل زيادة الأمن وتجربة أفضل للمستخدم.

***تكنولوجيا الحوسبة السحابية**: يقدم الموقع هذه الخدمة للمؤسسات المالية، وهي منصة سحابية مفتوحة تسهل الابتكار المالي وتحديث تكنولوجيا المعلومات للمؤسسات المالية لبناء تطبيقات أكثر استقرارا وأمانا وأرخص تكلفة وأكثر كفاءة على المستوى المالي حيث تتيح للمؤسسات المالية تقديم خدمات أفضل لعملائها.

***تكنولوجيا الذكاء الصناعي** : يتم تطبيق تكنولوجيا الذكاء الصناعي في هذه الشركة على نطاق واسع في خدمة العملاء الذكية، و يحقق هذا التطبيق من خلال استخراج البيانات والتحليل على التنبؤ والحكم التلقائي، مما يمكن من معرفة سلوك العميل و المشاكل التي قد تواجهه، كما يوجز

[1] وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مرجع سبق ذكره، ص21.

الأسئلة المشتركة من قبل غالبية العملاء و يختار الإجابات المطابقة لها من خلال هذا النظام، وتستغرق العملية 1.6 دقيقة.

–آفاق الشركة : حسب وكالة رويترز تهدف شركة النملة المالية لجمع 5 مليار دولار بشكل أسهم التي من الممكن أن تصل قيمتها إلى 100 مليار دولار، آخر جولة لجمع رؤوس الأموال كانت في 2016 تمكنت من تقييم الشركة بحوالي 60 مليار دولار، لذلك الجولة الجديدة من جمع رؤوس الأموال من الممكن أن يبدأ تقييمها بين 80 مليار إلى 100 مليار دولار.

سادسا–مبادرة البنك الصناعي والتجاري الصيني ICBC لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية: طرح البنك الصناعي والتجاري الصيني أول منتج للدفع بالرموز سريعة الاستجابة في القطاع المصرفي يشمل خدمات الطعام والتسوق والبريد السريع وسيناريوهات دفع مبالغ صغيرة أخرى، ومن ثم تسريع عملية الدفع في التجارة الإلكترونية[1].

سابعا– التدابير التنظيمية لتشجيع الشمول المالي: وضعت الصين إستراتيجية وطنية من أجل بناء نظام مالي جامع في عام 2013. وقضت لجنة تنظيم المصارف في الصين بأن يضمن القطاع المصرفي توفير الحد الأدنى من الخدمات المالية في جميع البلدات والقرى عن طريق زيادة عدد الفروع والنظر في اعتماد بدائل مبتكرة للمرافق المادية، بما في ذلك إنشاء وحدات مصرفية وأجهزة صرف آلي متنقلة . ولمعالجة مسألة الائتمان في المناطق الريفية، سمحت اللجنة للمصارف بإنشاء مؤسسات مالية في القرى والبلدات وبتأسيس التعاونيات الائتمانية الريفية . وحولت اللجنة المكتب البريدي للادخار وتحويل الأموال إلى مصرف الصين للادخار البريدي وكلفته باستحداث منتجات من القروض تكون مجدية تجارياً لفائدة المشاريع الريفية والعمال المهاجرين والمزارعين . ويعد هذا المصرف البريدي خامس أكبر مصرف في الصين من حيث قيمة الأصول ويزيد عدد الحسابات لديه عن 870 مليون حساب. وفيما يتعلق بالائتمان المقدم للقطاع الزراعي، تُلزم لمصارف بالحفاظ على معدل نمو لا يقل عن متوسط قيمة جميع القروض. ولتلبية الاحتياجات الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصدرت الحكومة توجيهات تشجع المصارف على إنشاء وحدات الأعمال التجارية الص غيرة لدعم هذه المؤسسات .

[1] مارمور، **تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية**، ، مرجع سبق ذكره، ص39.

وتعزيزاً للمنافسة عن طريق زيادة عدد المصارف، ستتولى اللجنة إقرار وتنظيم إنشاء المصارف ذات الرساميل الخاصة التي تستوفي المعايير.[1]

المطلب الثاني: تجربة الإمارات العربية المتحدة.

تتصدر ا لإمارات الدول العربية وتنافس عالميا في الشمول المالي ، كما تعتبر مجال خصب لاستقطاب الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية.

أولا–في الشمول المالي : إن دول مجلس التعاون الخليجي من الدول السباقة عربيًا وعالميًا في تطبيق مفهوم الشمول المالي، حيث تتميز الخدمات المالية والمصرفية في دول الخليج بانتشارها وتطورها واستخدامها أحدث التقنيات لتقديم كافة الخدمات عبر الهاتف المحمول و الإنترنت.

فدولة **الإمارات،** كانت من أوائل الدول التي سعت لتحقيق مفهوم الشمول المالي من خلال نظام حماية الأجور الذي أقره المصرف المركزي، والسماح لشركات الصرافة بتقديم خدمات للفئات التي لا يمكنها التعامل مع المصارف . كما أن تطبيق نظام المدفوعات الرقمية والمحافظ الإلكترونية يفتح الباب لشمول فئات أكثر ضمن النظام المالي نظرًا لسهولة الدخول وقلة التكاليف، كما أصدرت بطاقات مسبقة الدفع للفئات غير المشمولة ماليًا ضمن نظام حماية الأجور. وتأتي الإمارات في مقدمة الدول التي تزود المتعاملين بخدمات مصرفية عبر الهواتف الذكية، حيث بلغت نسبة السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية إلى إجمالي سكان الإمارات نحو 88% وتصل نسبة الرجال الذين لديهم حسابات مصرفية في الإمارات إلى إجمالي عدد الرجال في الدولة 93% بينما تبلغ النسبة 76% في السيدات وذلك وفقًا لإحصاءات البنك الدولي، ولقد اتخذت الإمارات خطى واسعة تجاه تحسين و تفعيل بيئة ملائمة للشمول المالي، وابتكار وتحسين التقنية المطلوبة التي تسهل عملية الوصول إلى الخدمات المصرفية المميزة، كما تعمل على تشجيع المنافسة بين المصارف التي من شأنها تعزيز القدرة التنافسية للدولة بأسرها حيث أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والإستقرار المالي والنمو الإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والرفاهية الإجتماعية.[2]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب**، مجلس التجارة و التنمية، نوفمبر 2014، ص24.

[2] نيفين حسين، **الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية**، مرجع سبق ذكره، ص11.

يحرص مصرف الإمارات المركزي على وضع حماية مستهلكي الخدمات المالية على رأس أولويات عمله خاصة في ضوء التسارع غير المسبوق و التطورات الضخمة التي يشهدها القطاع المالي في مجالات الشمول المالي والتوعية المالية وغيرها من الآليات المتبعة لتحقيق الاستقرار المالي وتدعيم ثقة المستهلك.

على ضوء مما سبق، قام المصرف المركزي في عام 2017 بالعمل على تعزيز شبكة حماية مستهلكي الخدمات المالية والمصرفية من خلال اتخاذ إجراءات على عدة أصعدة . على الصعيد الإداري تم إنشاء دائرة حماية المستهلك كدائرة مستقلة تعني بشؤون حماية المستهلك و تشمل هذه الدائرة إدارة الشكاوى وإدارة الشمول والتوعية المالية. في هذا النطاق، يعمل المصرف المركزي على الإنتهاء من إعداد البنية التحتية فيما يتعلق بنظام حماية المستهلك من خلال الإنت هاء من تجهيز قائمة لوائح مهام واختصاصات دائرة حماية المستهلك . وسبيل تحسين جودة الخدمات المصرفية التي يتلقاها العملاء، قامت البنوك و شركات التمويل العام لة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتأسيس وحدة لشكاوى العملاء المالية تتبع مباشرة الرؤساء التنفيذيين في البنوك والمؤسسات المالية.[1]

ثانيا–في التكنولوجيا المالية: تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استضافة 50% من الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في 12 دولة بالمنطقة، وقد صرح عمر سدودي الرئيس التنفيذي لشركة بيفورت على هامش مؤتمر صحفي بمقر شركة "ومضة" في حي دبي للتصميم، أن بنية الإمارات التشريعية والتقنية المتقدمة جعلها أول موطنا لشركات التكنولوجيا المالية ا لناشئة في المنطقة ككل، الأمر الذي جعل منها ضمن أكبر دول العالم في استقطاب هذه الشركات، وأضاف سدودي أن الإمارات شهدت نموا بمعدلات تتراوح بين 30 إلى 40 % الدفع الإلكتروني العام 2016 ،ومن المقرر أن تشهد التجارة الإلكترونية في المنطقة نموا قويا ليصل إلى 4 أضعاف ما هو عليه الآن في غضون السنوات الخمسة المقبلة، ليصل إجمالي النمو إلى 20 مليار دولار بحلول العام 2020 حيث تلعب شركات التكنولوجيا المالية دورا رئيسيا في تحقيق هذا النمو.[2]

1_إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات : تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في استقطاب الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية فهي تمتلك 30 شركة حسب إحصائيات 2015 أي

[1] يسر برنية و آخرون، **الشمول المالي في الدول العربية –الجهود والسياسات والتجارب–**مرجع سبق ذكره،ص48.

[2] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018، ص53.

مايقارب 29 % من حصيلة الشركات الناشئة في الشرق الألوسط وشمال إفريقيا، وسنحاول التطرق إلى أربع عناصر تمثل إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات:

الجدول 3:إمكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة2016.

الإمكانات	نصيب الفرد من الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة استخدام الهواتف الذكية	نسبة عدد عملاء البنوك
القيم	70 ألف دولار	643 ألف دولار	%83	%84

المصدر: حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، تكنولوجيا المعلومات..ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018، ص54.

2_مبادرات الإمارات في التكنولوجيا المالية: من المؤكد أن أهمية التكنولوجيا المالية لم تمر دون أن يلاحظها المنظمون، في الإمارات العربية المتحدة، أطلق مركز دبي المالي العالمي برنامج fintech hiveعام 2017، وهو برنامج تسريع يوفر منصة لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، مع مبادرات مماثلة في البحرين وأبو ظبي المتمثلة فيما يلي:[1]

أ_مبادرات البلوكشين: سلسلة الكتل أصبحت بالغة الأهمية في عالم التكنولوجيا المالية ومن المتوقع أن يؤدي نظام دفتر الأستاذ المفتوح إلى إحداث ثورة في العديد من الصناعات، بما في ذلك قطاع التمويل، تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة م ن الشركات الرائدة في البلاد التي تستخدم تكنولوجيا البلوكشين من خلال استراتيجية البلوكشين الوطنية، تخطط حكومة الإمارات العربية المتحدة لتكون بلا ورق بحلول عام 2020 وهذا سيجعل التقنية أكثر انتشارا، مع العديد من المنظمات التي تحاول إيجاد أفضل الطرق للإستفادة منها حيث ستشترك الاستراتيجية في نصف معاملات الحكومة التي ستستخدم منصة البلوكشين بحلول عام 2021.

[1] وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم ، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة و سرعة الإستيعاب**، مرجع سبق ذكره، ص362.

ب_ المبادرات التشريعية: أكدت هيئة دبي للخدمات المالية وهي هيئة التنظيم المالي الرئيسية في دبي، أن شركات التكنولوجيا المالية قد تم إعدادها لتحقيق الن جاح من خلال رخصة اختبار الابتكار، أو معدة تسريع التكنولوجيا المالية حيث تدرك السلطات أهمية الاستثمار في التكنولوجيا المالية وتبحث عن أفضل طريقة لتشجيع شركات التكنولوجيا المالية على القيام بأعمال في دبي، وكذلك في المنطقة ككل.

ج_عمليات الدمج والاستحواذ: اندمج بنك أبو ظبي الوطني وبنك الخليج الأول ليصبحا بنك أبو ظبي الأول، ثاني أكبر بنك في دول مجلس التعاون الخليجي، ومع حدوث المزيد من عمليات الاندماج على مدار السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، فإن الحاجة إلى الاستثمار في التكنولوجيا الموحدة ستزيد.

3-أمثلة عن بعض الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الموجودة بدولة الإمارات :

بالرغم من أن مصر كانت مقرا لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر، سنحاول التطرق لبعض الشركات الناشئة حسب كل قطاع: [1]

أ_حسب قطاع المدفوعات: شركة واحدة و هي شركة beam.

_تأسست سنة 2012، تتيح "بيم واليت" للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص للحصول على تجربة تسوق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلقت استثمارا ضخما من شركة "ماجد الفطيم" في أواخر عام 2014، لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات حتى منتصف عام 2016، وقعت "بيم واليت" شراكة مع شركة "دو" للإتصالات و "ماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.

ب_حسب قطاع الإقراض: شركة duris وشركة compareit4me.

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)**، مرجع سبق ذكره، ص54.

_شركة DURIS: تأسست سنة 2014، تقدم هذه الشركة حصصا في المباني السكنية والتجارية الممولة جماعيا ابتداءا من 5آلاف دولار وبالتالي هي تدير العقارات نيابة عن الممولين مما يتيح للأشخاص الاستثمار بحصص صغيرة في عدة مشاريع في الإمارات.

_شركة compareit4me: تأسست هذه الشركة سنة2011، يوضح موقع "كومباريت فور مي" مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثا باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تمكن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الأسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة مما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطويل، حصلت الشركة حتى اليوم على 6 ملايين دولار تقريبا وتوظف حوالي 40 شخصا.

ج_ حسب قطاعات الموجة الثانية: شركة now money، شركة finerd.[1]

_شركة NOW Money: تأسست سنة 2016،now money هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود 80% من سكان الإمارات يقل دخلهم عن 1400دولار شهريا، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمرا صعبا لأكثر من 6 ملايين موظف، تقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة حاصل التطبيق لإرسال الأموال إلى موطنهم ، وكانت الشريكة المؤسسة في "موني ناو" قد فازت بالمركز الأول في مسابقة عرض الأفكار في مؤتمر المرأة في العلوم سنة 2016.

_شركة FINRED: مختصة في إدارة الثروات تأسست سنة 2015 تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، هذه المنصة التي تعتبر أول :مستشار رقمي آلي في الإمارات.

4–عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات : أنشأت الإمارات أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)**، مرجع سبق ذكره، ص54

ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل تكمن فيما يلي:[1]

- الدعم الاستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبو ظبي العالمي من قبل الحكومة الرشيدة.
- مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع.
- الموقع الاستراتيجي المميز خاصة لأبو ظبي بين الشرق والغرب.
- المركز المالي والإقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة.
- التمتع بعوامل الاستقرار المالي.
- تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية .
- تحتضن بيئة عمل متطورة وصديقة للأعمال.
- توفر بنية تحتية حديثة.
- وفرة رأس المال.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما قدمناه نستنتج أن دول العالم قطعت أشواطا وذلك من خلال استمرار الجهود المبذولة لتحسين الشمول المالي . فما تحقق من تقدم كان مدفوعا لأنظمة الدفع الرقمي و السياسات الحكومية وإصدار جديد من الخدمات المالية التي يمكن الوصول إليها من خلال الهاتف والأنترنيت، وقد ثبت قدرة التكنولوجيا المالية على توسيع نطاق الحصول على الحسابات و استخدامها في صورة أكثر إقناعا.

والجدير بالذكر أن كل من الصين و الإمارات حققتا نجاحا ملموسا لتحسين الشمول المالي، فالصين قد كان لها في البرنامج الإصلاحي للقطاع المالي وارتفاع نسبة التحضر دور في تحقيق الاستقرار

[1] حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)**، مرجع سبق ذكره، ص56.

المالي ونمو التجارة الالكترونية، وكلا الأمرين لهما دور في تحسين الشمول المالي . بالإضافة إلى التدابير التنظيمية لتشجيع الشمول المالي كالإستراتيجية الوطنية التي وضعتها سنة 2013 من أجل بناء نظام مالي جامع بإنشاء وحدات مصرفية وأجهزة صرف آلي متنقلة وهذا يدخل ضمن نطاق التكنولوجيا المالية، كما أن لمبادرة البنك الصناعي والتجاري الصيني لتقديم خدمات المدفوعات الرقمية دور في نجاحها. أما الإمارات فتستمد نجاحها من خلال تصدرها للشركات ال ناشئة في التكنولوجيا المالية وتوفرها للبنى التحتية للخدمات المصرفية الإ لكترونية بالإضافة إلى مبادراتها في التكنولوجيا المالية مثل مبادرة البلوكشين والمبادرات التشريعية.

خاتمـــــة

خاتمة

حاولت هذه الدراسة إلقاء نظرة حول عوامل نجاح كل من الصين والإمارات العربية المتحدة وتصدرهما للدول في تحسين الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى نظرة شاملة حول واقع الشمول المالي في العالم وفي الدول العربية ، فتحقيقه لا يكون إلا من خلال تطوير الخدمات المالية وتجديدها، لذا كان ضرورة حتمية على كل دول العالم – خاصة الدول العربية– أن تفتك مكانة في مجال التكنولوجيا المالية، بتوفير كل الأطر التنظيمية و القانونية لإنشاء شركات ناشئة في المجال المالي، ما يعزز توسيع نطاق استخدام الخدمات المالية وتوفيرها لكافة شرائح المجتمع، ضمن ما يسمى بالشمول المالي.

على هذا الأساس كانت التكنولوجيا المالية البديل الأحدث للمعاملات التقليدية، فقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في هذا الاتجاه، واستفردت الصّين بحصة الأسد، إذ تشير التقارير أن نصف الاستثمارات في التكنولوجيا المالية من نصيب الصّين.

هذا، ولم تبق الدول العربية بعيدة عن هذا المجال، فقد استقطبت الإمارات العربية المتحدة شركات عالمية في مجال التكنولوجيا المالية لتكون رائدة في هذا المجال، إذ يمثل خليج الإمارات منطلقا لاستيعاب ما يستحدث في هذا المجال.

اختبار الفرضيات:

- ✓ الفرضية الأولى مثبتة وصحيحة. وذلك من خلال تنويع منتجات المؤسسات وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بعملائها، الاهتمام بمحدودي الدخل وتحمل الصدمات والاختلالات المالية.
- ✓ الفرضية الثانية مثبتة و صحيحة. حيث أن الإمارات بتوفرها على البنى التحتية والدعم الحكومي أصبحت تتوفر على بيئة حاضنة للتكنولوجيا المالية.
- ✓ بالنسبة للفرضية الثالثة فهي صحيحة ، تسهل الخدمات التي تقدمها التكنولوجيا المالية سرعة الوصول إلى الخدمات المالية مما يحقق شمول استخدام هذه الخدمات من قبل كل شرائح أفراد المجتمع.
- ✓ بالنسبة للفرضية الرابعة فهي مثبتة وصحيحة. حيث قامت الصين بإنشاء وحدات مصرفية وأجهزة صرف آلي متنقلة وتأسيس التعاونيات الائتمانية الريفية، والإمارات أنشأت أكبر مسرع أعمال للمساعدة على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها.

خاتمة

النتائج:

- ✓ الوصول إلى المعاملات هو خطوة البداية للشمول المالي، فحسابها يسمح بالادخار وتبادل المدفوعات ويعتبر بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا ما ركزت عليه مجموعة البنك الدولي، فقد تستخدم الخدمات المالية المختلفة في أعمال تجارية هامة وفي الاستثمارات المالية المختلفة في شتى المجالات، وفي مواجهة الأزمات المالية.
- ✓ يعد الشمول المالي هدفا تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لانعكاسه الكبير في تحقيق الاستقرار المالي، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- ✓ تعزيز الشمول المالي وتدعيمه يتطلب مستوى معين م ن المعرفة، ومستوى محدد من محو الأمية المالية، مع الإشارة إلى أفضلية محو الأمية المالية وتأثيرها الكبير على الشمول المالي.
- ✓ تسمح التكنولوجيا المالية الوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي كما أنها تعتبر وسيلة في يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على مصادر تمويلية بديلة.
- ✓ الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تفتقد إلى ثقة العملاء كونها حديثة النشأة لذلك تتخذ من هذه النقطة ركيزة عمل تعمل على معالجتها.
- ✓ من شأن التكنولوجيا المالية أن تعزز الشم ول المالي من خلال أشكال عديدة وجديدة من العمليات المالية والمصرفية التي يمكن إجراؤها عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، فعلى سبيل المثال، إن حلول الدفع عبر استخدام الهاتف المحمول يمكن أن يوسع نطاق الشمول المالي خصوصا مع ارتفاع نسبة استخدام الهواتف الذكية.
- ✓ لا تزال المنطقة العربية تسجل أدنى المستويات في العالم في ما يخص الشمول المالي، حيث تشكل فئة الشباب نسبة كبيرة من المجتمعات العربية، لكنها تواجه عوائق رئيسية تحول دون استفادة الش باب العربي من الخدمات المالية و المصرفية، فمن المتعارف عليه أن المؤشر المعتمد لقياس الشمول المالي هو ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15عاما، حيث يمتلك نحو 37% فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، أي حوالي 160مليون شخص عربي أو 63% من البالغين مستبعدين من الخدمات المالية.
- ✓ تحاول الدول العربية مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في العالم، وتحتل دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الأولى في الدول العربية بنسبة 43% للشركات التي تستخدم التكنولوجيا المالية، و تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بعدد 30 شركة.

- ✓ تحتل الصين الصدارة العالمية في تحسين الشمول المالي عن طريق التكنولوجيا المالية، وذلك من خلال الإصلاحات التي قامت بها في القطاع المالي والتدابير التنظيمية لتشجيع الشمول المالي.
- ✓ من العوامل الدافعة لنمو التكنولوجيا المالية في الصين سرعة نمو التجارة الإلكترونية، والزيادة السريعة في معدلات تغلغل الإنترنت والهواتف المحمولة، وعدم حصول عدد كبير من المستهلكين على خدمات كافية من المؤسسات المالية الرائدة.

التوصيات:

- ✓ الشمول المالي محور استراتيجي يساعد على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذا المنطلق يجب أن يكون في قلب وصلب الهيئات المالية في الدول العربية.
- ✓ ضرورة تبني إستراتيجية شاملة تهدف إلى الاعتماد على المدفوعات الرقمية و التكنولوجيا المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي.
- ✓ إقرار وضع أطر تنظيمية تحقق الاندماج بين تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و القطاع المصرفي.
- ✓ ضرورة انفتاح المؤسسات المالية والبنوك وشركات التأمين على ابتكارات التكنولوجيا المالية وتبنيها بغية تجويد الخدمات المقدمة للعملاء من جهة، ورفع القدرة التنافسية من جهة أخرى.
- ✓ الاهتمام بالتثقيف المالي، وهذا من خلال تبني استراتيجيات وطنية للتعليم المالي، مثل برامج محو الأمية المالية، إدراج التثقيف المالي في مراحل التدريس الثانوي لضمان الوصول إلى اكبر قاعدة من الطلاب في المستقبل.
- ✓ القيام بإجراء ملتقيات علمية وأيام دراسية من اجل دراسة ومناقشة كل ما من شأنه زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية وما يرتبط به من قضايا وسياسات وبرامج.
- ✓ الإستفادة من الخبرات الدولية والعربية الناجحة في مجال الشمول المالي.
- ✓ ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية في البلدان العربية من أجل الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي.

آفاق البحث:

انطلاقا من نتائج الدراسة وتوصياتها و كآفاق لدراسات مستقبلية نقترح :

- ✓ دراسة واقع التثقيف المالي في الدول العربية كآلية لتعزيز الشمول المالي فيها.
- ✓ دراسة متطلبات بناء إستراتيجية شاملة ومتكاملة لتدعيم الشمول المالي في الدول العربية.
- ✓ دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر وعلاقته بالثقافة المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

الكتب

- يسر برنية وآخرون،**الشمول المالي في الدول العربية– الجهود والسياسات و التجارب–** مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية،2019،ص02.
- خالد ممدوح إبراهيم، **حماية المستهلك في المعاملات الإلكترونية** ، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، سنة 2007.

المذكرات

- حنين محمد بدر عجور،**دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماية تجاه العملاء**،مذكرة ماجستير ادارة أعمال الجامعة الإسلامية،غزة،مارس2017 .
- سمير عبد الله و اخرون،**الشمول المالي في فلسطين** ،معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،القدس و رام الله، 2016.

المجلات

- أرشد عبد الامير جاسم، **الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الإستراتيجي للمنظمات الخدمية (دراسة استطلاعية من القطاع المعرفي الخاص العراقي** ، مجلة الكلية الاسلامية ، الجامعة ، العدد 49
- آسيا سعدان، نصيرة محاجبية، **واقع الشمول المالي في المغرب العربي – دراسة مقارنة الجزائر، تونس، المغرب–** ، دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد 10، العدد 03، سبتمبر 2018 السنة العاشرة،.
- أمين حواس، **فهم معجزة النمو الإقتصادي في الصين،** مجلة دراسات وأبحاث، العدد :27 ،جوان2017.
- بن موسى محمد، قمان عمر، **واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي (GLOBAL FINDEX) خلال الفترة (2011–2017) مع التركيز على الجزائر** ،مراجعة الإصلاحات الاقتصادية والتكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد:13/العدد:03 ،2019.
- بوطرفة رشيد، صغيرعماد، **واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية و آفاق تطويره**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد:03/العدد:01، 2020.

قائمة المراجع

- حمدي زينب، أوقاسم الزهراء، **مفاهيم أساسية حول التكنولوجيا المالية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:08/العدد:01، السنة2019.
- حيزية بنية، ابتسام عليوش قربوع، **تكنولوجيا المعلومات ...ثورة اقتصادية جديدة (دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018.
- داغي بنهاز علي القرة، **الشمول المالي :دولة قطر نموذجا**، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، المجلد:02/العدد01، فيفري 2017.
- سعيدة حرفوش، **التكنولوجيا المالية صناعة واعدة في الوطن العربي**، مجلة آفاق علمية، المجلد:11/العدد:03، السنة 2019.
- صورية شنبي، السعيد بن لخضر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة بحوث في العلوم المالية والمحاسبة،المجلد03/العدد:2018،02.
- عمار ريم، عبد الرحمان رزق الله، **العملات الافتراضية : النظرة التنظيمية والتحديات في التكنولوجيا المالية الناشئة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018
- فلاق صليحة وآخرون، **تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي**، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد07/العدد04، ديسمبر2019
- لزهاري زواويد، حجاج نفيسة، **التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ...الواقع والآفاق**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، 2018.
- محمد بن موسى، **أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد:08/العدد:15، ديسمبر2018.
- مصباح أبو كرش، **عصر التكنولوجيا الجديدة الفنتيك مجلة الدراسات المالية والمصرفية**، العدد الاول، كلية العلوم الإدارية والمالية، الجامعة العربية الأمريكية، سنة 2019.

قائمة المراجع

- مليكة بن علقمة، يوسف سائحي ، **دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية** ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد :07/العدد:03، 2018 .
- وهيبة عبد الرحيم وآخرون، **شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** ، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد:04/العدد:01، 2018.
- وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد:07/العدد:03، السنة 2018.
- وهيبة عبد الرحيم، الزهراء أوقاسم، **التكنولوجيا المالية في دول الخليج بين حداثة الظاهرة وسرعة الاستيعاب**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد38، أوت2019.
- ذهيبة لطرش، سمية حراق ، **واقع التكنولوجيا المالية في دول العربية وأهميتها في تعزيز الشمول المالي في الو .م.أ**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد :05/العدد:01، 2020.
- إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، **التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى**، آفاق الاقتصاد الاقليمي، أكتوبر2017.

الملتقيات

- بطاهر بختة، عقون عبد الله، **الشمول المالي و سبل تعزيزه في اقتصاديات الدول– تجارب بعض البلدان العربية–** ، الملتقى الوطني الأول حول تعزيز الشمول المالي في الجزائر آلية لدعم التنمية المستدامة، نوفمبر 2018.

التقارير

- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.
- تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية** ، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2016، على الخط:

https://www.wamda.com/research/fintech-mena-unbundlingfinancial-services-industry

- مارمور،**تقرير فينتك، الابتكارات المالية التقنية**، يونيو.2019
- جلال الدين بن رجب ، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي و تقدير العلاقة بين الشمول و الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية**، -أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، 2018.
- عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية صندوق النقد العربي، سنة 2015
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية : التمكين الاقتصادي للنساء والشباب**، مجلس التجارة والتنمية، نوفمبر 2014.
- عبد الكريم أحمد قندوز، **التقنيات المالية و تطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية** ، صندوق النقد العربي، 2019.

الإنترنت

http://www. imf-annual-report-2019

الشمول المالي، بنك الجزائر، ص05، يوم 19،06،2020 على الخط

http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/inclusion6.pdf

www.vapulus.com

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم حول الشمول المالي، أهميته أهدافه ودوره في التنمية، وتحليل مؤشراته في العالم وفي الوطن العربي وكذا التعرف على واقع التكنولوجيا المالية وأهم الشركات الناشئة في هذا المجال، ومدى قدرة هذه الأخيرة على تقديم أشكال جديدة و مبتكرة من العمليات المالية بهدف تحقيق الشمول المالي.

لعب انتشار حلول التكنولوجيا الرقمية دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي وتحقيق إستراتيجيته والتي عملت دولا عديدة على تطبيقها، مثل الصين ، التي تعتبر الأولى عالميا في تطبيقه ومن بين الدول العربية التي حققت نجاحا في هذا المجال الإمارات العربية المتحدة ، التي عملت على ترسيخ مفهومه في إستراتيجيتها التنموية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الشمول المالي يوفر تقديم خدمات ومنتجات مالية متطورة وبأسعار معقولة مثل المعاملات والمدخرات والمدفوعات والتأمين وغيرها من الخدمات المالية بطريقة مستديمة ومسؤولة.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الخدمات المالية.

Abstract :

The study aims to present concept about financial inclusion, its importance, objectives and role in development, and to analyze its indicators in the world and in the Arab world, as well as to identify the reality of financial technology and the most important emerging companies in this field, and the extent of the latter's ability to provide new and innovative forms of Financial operations aimed at achieving financial inclusion.

The spread of digital technology solutions played an increasing role in accelerating financial inclusion and achieving its strategy, which many countries have worked to implement, such as China, which is the first in the world to implement it, Among the Arab countries that have achieved success in this field is the United Arab Emirates, which has worked to consolidate its concept in its development strategy, and this study has concluded that financial inclusion provides the provision of advanced financial services and products at reasonable prices such as transactions, savings, payments, insurance and other financial services in a sustainable manner and responsible.

Keywords: Financial Inclusion, Financial Technology, Startups, Financial Services.